

الحق في حرية التعبير على الإنترنت في الأردن



Kingdom of the Netherlands

ICNL

INTERNATIONAL CENTER
FOR NOT-FOR-PROFIT LAW

الفهرس

٤	مقدمة
٥	الفصل الأول: الإطار القانوني للتعبير عبر الإنترنت
٦	أولاً: الإطار القانوني الدولي
٧	ثانياً: الإطار القانوني الوطني
٨	(١) الدستور
٩	(٢) قانون الجرائم الإلكترونية
١٠	(٣) قانون العقوبات
١٢	(٤) قانون الإعلام المرئي والمسموع
١٣	(٥) قانون المطبوعات والنشر
١٥	(٦) قانون نقابة الصحفيين
١٦	(٧) قانون منع الإرهاب
١٧	(٨) قانون محكمة أمن الدولة
١٨	(٩) قانون انتهاك حرمة المحاكم
١٩	(١٠) قانون الاتصالات
٢٠	(١١) قانون ضمان حق الحصول على المعلومات
٢١	(١٢) قانون حماية أسرار ووثائق الدولة
٢٢	(١٣) قانون الاجتماعات العامة
٢٣	(١٤) قانون منع الجرائم
٢٥	الفصل الثاني: وسائل التواصل الاجتماعي
٢٦	أولاً: الإنترنت
٢٩	ثانياً: وسائل التواصل الاجتماعي

مقدمة

تعد وسائل التواصل الاجتماعي مثل غيرها من المنصات الإلكترونية الأخرى، أداة أساسية لمستخدمي الشبكة المعلوماتية (الانترنت) حول العالم، للتعبير عن آرائهم والاطلاع على الأخبار ونشرها واستكشاف المجالات التي تثير اهتمامهم. وتبنت عددا من الدول أطراً تنظيمية لضمان الاستخدام الآمن والقانوني لهذه المنصات؛ وذلك لغايات منع القرصنة وحماية الخصوصية والبيانات. بعضها، بما فيها الأردن، تبنت قوانيناً واطراً تنظيمية تتضمن نصوصاً وأحكاماً قانونية تؤثر على التعبير عبر الانترنت.

منذ تشرين أول من عام ٢٠١٧، سعت الحكومة الأردنية إلى تنظيم استخدام الانترنت من خلال اقتراح تعديلات على قانون الجرائم الإلكترونية رقم ٢٧ لسنة ٢٠١٥ تتجرّم عدداً من الأفعال الجديدة مثل نشر الشائعات أو الأخبار الكاذبة ونشر خطاب الكراهية.

يستخدم خمس وسبعون بالمائة من الأردنيين البالغين وسائل التواصل الاجتماعي، وخاصة فيسبوك وتويتر، بشكل يومي ولأغراض مختلفة. يخضع الأردنيون لمجموعة من الأحكام القانونية المنصوص عليها في عدد من القوانين وفي منصات وسائل التواصل الاجتماعي ذاتها وذلك عند نشرهم للمحتوى أو الانخراط في مجموعات أو إدارة صفحات تجارية، سياسية، أو شخصية. يسر المركز الدولي لقوانين منظمات المجتمع المدني، ومن خلال مشروع حرية الإنترنت في الأردن، تقديم هذا الدليل لإعلام العموم ومؤسسات المجتمع المدني والناشطين وأصحاب العلاقة الآخرين بشأن الإطار القانوني الذي ينظم التعبير عبر منصات وسائل التواصل الاجتماعي. إضافة إلى ذلك، لقد قمنا بالتعاون مع الخبير في سياسات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، المهندس عيسى المحاسنة، لتوفير معلومات تقنية متعلقة بالإنترنت واستخدام وسائل التواصل الاجتماعي؛ وخاصة منصتي فيسبوك وتويتر.

تم تطوير محتوى الدليل بالتشاور مع مجموعة بؤرية تمثل منظمات المجتمع المدني وخبراء في مجال الصحافة والإعلام. ينقسم هذا الدليل إلى فصلين، الفصل الأول يستعرض كافة القوانين المتعلقة بشكل مباشر أو غير مباشر بالتعبير عبر الانترنت، سواءً كان المحتوى مكتوباً أو مرئياً، والفصل الثاني يقدم معلومات تقنية عن منصات التواصل الاجتماعي وسياساتها.

أثناء إعداد الدليل، عملنا على تبسيط المصطلحات واللغة وإدراج المزيد من التوضيح عبر توفير الأمثلة العملية حيثما كان ذلك مناسباً، وتجدر الإشارة إلى أن الدليل لا يقدم رأياً قانونياً بأي شكل من الأشكال، ولا يعتبر بديلاً عن المشورة القانونية المتخصصة من قبل محام مجاز في الأردن، ونأمل أن يكون بمثابة مرجع سهل الاستخدام من قبل أي شخص مهتم بمعرفة الإطار التنظيمي للتعبير عبر الإنترنت في الأردن.

أخيراً، فإننا نتوجه بالشكر إلى فريق العمل لدى المركز الدولي لقوانين منظمات المجتمع المدني وشركائه الذين بذلوا قصارى جهدهم لإنجاز الدليل، و ذلك بفضل الدعم السخي من قبل سفارة مملكة هولندا- صندوق حقوق الإنسان.

الفصل الأول الإطار القانوني لحرية التعبير عبر الإنترنت



الفصل الأول: الإطار القانوني للتعبير عبر الإنترنت

لمحة عامة

الحق في التعبير مصان بموجب المادة (١٩) من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والتي تنص على ما يلي:

« لكل شخص الحق في حرية الرأي والتعبير، ويشمل هذا الحق حرية اعتناق الآراء دون أي تدخل، واستقاء الأنباء والأفكار وتلقيها وإذاعتها بأية وسيلة كانت دون تقييد بالحدود الجغرافية».

أصبح الإنترنت إحدى الأدوات الأساسية التي تمكن الأفراد من ممارسة حقهم في حرية الرأي والتعبير. وشدد المقرر الخاص السابق للأمم المتحدة المعني بتعزيز وحماية الحق في حرية الرأي والتعبير على أن المادة ١٩ من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية «قد حُررت بصيغة تنم عن بُعد نظر وتبصر لكي تشمل التطورات التكنولوجية المستقبلية التي تمكّن الأفراد من ممارسة حقهم في حرية التعبير ولكي تسري عليها»^٢. هذا الأمر يوضح أن تقنيات الاتصال الجديدة، بما في ذلك الإنترنت، هي وسائل محمية لممارسة الحق في التعبير.

في الأردن، تخضع حرية التعبير للتنظيم من خلال الأطر الدولية والوطنية؛ وذلك على النحو التالي:

أولاً: الإطار القانوني الدولي

يتكون الإطار الدولي من الاتفاقيات والمعاهدات الدولية التي يُعد الأردن طرفاً فيها.

(١) العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية

يُعد العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية معاهدة دولية رئيسية لحماية وتعزيز حقوق الإنسان، صادق عليها الأردن في أيار ١٩٧٥.

أقر العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية الحق في حرية التعبير في المادة (١٩)، فيما ذكرت لجنة حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة أن « أي قيود على تشغيل مواقع الانترنت أو المدونات عبر الانترنت أو غيرها من نظم نشر المعلومات عن طريق الانترنت أو الوسائل الإلكترونية أو أي وسائل أخرى » يجب أن تمتثل للمادة (١٩) من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية،^٤ والتي تنص على ما يلي:

« لكل إنسان الحق في اعتناق آراء دون مضايقة ... لكل إنسان حق في حرية التعبير، ...»

أقر العهد الدولي أن هذا الحق يشمل ما يلي:

٣- أنظر، على سبيل المثال فرانك لارو، تقرير المقرر الخاص المعني بتعزيز وحماية الحق في حرية الرأي والتعبير، الفقرة ٢١، وثيقة الأمم المتحدة رقم A/HRC/17/27 (مايو ٢٠١١).

٤- لجنة حقوق الإنسان، التعليق العام رقم ٣٤: المادة ١٩ - حرية الرأي وحرية التعبير، الفقرة ٤٣، وثيقة الأمم المتحدة رقم 2011/34 (CCPR/C/GC/34). العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، المادة (١٩).

«... التماس مختلف ضروب المعلومات والأفكار وتلقيها ونقلها إلى آخرين دونها اعتبار للحدود، سواء على شكل مكتوب أو مطبوع أو في قالب فني أو بأية وسيلة أخرى يختارها...»^٥

متى تكون القيود على حرية التعبير مقبولة؟

أية قيود على حرية التعبير على النحو المكفول في المادة (١٩) تكون مقبولة وقانونية فقط عند اجتياز الاختبار التراكمي ثلاثي الأجزاء.^٦

لاجتياز الاختبار التراكمي ثلاثي الأجزاء، فإن القيد يجب أن يكون:

(١) محددًا بنص في القانون، ويكون واضحاً وبإمكان الجميع الاطلاع عليه. هذا يعني أنه يمكن لأي شخص توقع فيما إذا كان المحتوى الذي ينوي نشره يخالف القانون أم لا.

(٢) وضع ليخدم مصلحة مشروعة، وبهذا يعني بأن القيد يجب أن يهدف إلى تحقيق أحد الأغراض المنصوص عليها في المادة (١٩) من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، وهي:

(١) حماية حقوق الآخرين أو سمعتهم؛

(٢) حماية الأمن القومي أو النظام العام أو الصحة العامة أو الآداب العامة (مبدأ المشروعية)؛

(٣) أن يكون القيد ضرورياً، بمعنى أنه يجب إثبات ضرورة القيد بسبب تواجد حاجة اجتماعية مُلحة لحماية مصلحة (مصلحة) مشروعة. إضافةً إلى ذلك فيجب أن يكون هو الوسيلة المتناسبة وأقلهم تقييداً لغرض تحقيق المصلحة المشروعة.

وعليه، يكون لازماً على السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية أن تراعي الالتزامات الدولية المتعلقة بحماية حرية التعبير بموجب المادة (١٩) من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية عند صياغة وتنفيذ القوانين المحلية في الأردن. بالمثل، فإن أيّاً من القيود على حرية التعبير ينبغي أن يستوفي المعايير المقبولة، كما هو موضح أعلاه.

ثانياً: الإطار القانوني الوطني

هناك عدد من التشريعات الأردنية المرتبطة بكيفية ممارسة الأفراد لحقهم في حرية التعبير عبر الإنترنت سواءً بشكل مباشر أو غير مباشر.

٥- العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، المادة (١٩).

٦- أنظر، على سبيل المثال: فرانك لاروا، تقرير المقرر الخاص المعني بتعزيز وحماية الحق في حرية الرأي والتعبير، الفقرة ٦٩، وثيقة الأمم المتحدة رقم A/٢٧/١٧/HRC (مايو ٢٠١١).

١) الدستور

ينص الدستور الأردني لسنة ١٩٥٢ على حماية حقوق وحرّيات الأردنيين، والتي تشمل حرية التعبير. وفقاً للدستور:

«حرية الرأي ... بالقول والكتابة والتصوير وسائر وسائل التعبير ...» مكفولة.^٧

بالإضافة إلى ذلك، ينص الدستور على ما يلي:

«كل اعتداء على الحقوق والحرّيات العامة أو حرمة الحياة الخاصة للأردنيين جريمة يعاقب عليها القانون»^٨

وفقاً للدستور، فإن حرية التعبير تخضع للقيود المنصوص عليها في القوانين.^٩ بالرغم من ذلك، ينص الدستور على أن أي قوانين

تصدر لتنظيم الحقوق والحرّيات لا يجوز أن تؤثر على «جوهر هذه الحقوق أو تمس أساسياتها».^{١٠}



٧- الدستور الأردني، المادة ١٥.

٨- المرجع نفسه. المادة ٧ (٢).

٩- المرجع نفسه. المادة ١٥.

١٠- المرجع نفسه. المادة ١٢٨ (١).

٢) قانون الجرائم الإلكترونية

عن القانون

قانون الجرائم الإلكترونية رقم ٢٧ لسنة ٢٠١٥ هو التشريع الأساسي الذي ينظم الحق في حرية التعبير عبر الإنترنت باستخدام مختلف المنصات، مثل فيسبوك والمدونات والمواقع الإلكترونية، إلخ. تجدر الإشارة إلى أن مسودة تعديلات على قانون الجرائم الإلكترونية مطروحة حالياً أمام مجلس الأمة. تجرّم المسودة عدداً من الأفعال الجديدة مثل نشر أو بث الشائعات ونشر ما يعد خطاب كراهية، كما أنها توسع تطبيق القانون ليشمل "التطبيقات" المستخدمة على أجهزة الهاتف المحمول، مثل تطبيق واتساب. في حال تم إقرارها، ستؤدي هذه التعديلات إلى تقييد واسع لحرية التعبير في الأردن مما سيؤثر على التصنيف والترتيب العالمي بخصوص حرية الانترنت.

تطبيق القانون

يسري هذا القانون على أي فرد يرتكب أي فعل مجرم باستخدام أنظمة المعلومات (التطبيقات) أو الشبكة العنكبوتية العالمية (الإنترنت).

الأفعال المجرّمة

يمكن أن تكون عرضة للمسؤولية القانونية وفقاً لأحكام قانون الجرائم الإلكترونية إذا قمت قصداً: "بإرسال أو إعادة إرسال أو نشر بيانات أو معلومات عن طريق الانترنت أو الموقع الإلكتروني أو أي نظام معلومات تنطوي على ذم أو قبح أو تحقير أي شخص"^{١١}

العقوبات

في حال إدانة شخص ما بتهمة الذم أو القبح أو التحقير عبر الانترنت ضد شخص آخر، فإنه من الممكن أن يواجه عقوبة الحبس لمدة لا تقل عن ثلاثة أشهر وغرامة تصل إلى ألفي دينار أردني.^{١٢} لا يحدد القانون، في صيغته الحالية، حداً أقصى لعقوبة الحبس عن الذم أو القبح أو التحقير عبر الإنترنت، مما يجيز توقيف أي شخص أثناء التحقيق لمدة ما بين الأربع والعشرين ساعة إلى سبعة أيام، ويجوز تمديدتها إلى شهر واحد.^{١٣}

مثال

إذا نشر شخص منشوراً عبر وسائل التواصل الاجتماعي يدعي فيه بأن أحد المسؤولين يستغل منصبه لتحقيق منافع شخصية، دون وجود دليل، وقام المسؤول برفع دعوى ضد صاحب المنشور، فإنه يمكن اعتبار الفعل تشهيراً بموجب المادة ١١ من قانون الجرائم الإلكترونية وبذلك تكون العقوبة على الفعل بالسجن لمدة ثلاثة أشهر كحد أدنى وغرامة قدرها ٢٠٠٠ دينار أردني.

١١- قانون الجرائم الإلكترونية، المادة ١١.

١٢- المرجع نفسه.

١٣- قانون أصول المحاكمات الجزائية، المادة ١١٤

٣) قانون العقوبات

عن القانون

يجرم قانون العقوبات رقم ١٦ لسنة ١٩٦٠ عدداً من الأفعال التي يمكن تطبيقها على حرية التعبير عبر الإنترنت. بموجب قانون العقوبات، فإن أشكال النشر تشمل الوسائل الإلكترونية، والتي تشمل بطبيعة الحال الإنترنت ووسائل التواصل الاجتماعي وغيرها.^{١٤}

تطبيق القانون

يسري هذا القانون على أي شخص، أردني وغير أردني، يرتكب أيّاً من الجرائم المحددة في أحكامه داخل الأراضي الأردنية وكذلك أي أردني يرتكب جريمة يعاقب عليها بموجب هذا القانون في الخارج.^{١٥}

الأفعال المجرمة

وفقاً لقانون العقوبات، تُجرّم الأفعال التالية:

- الأعمال أو الكتابات أو الخطب التي لم تجزها الحكومة والتي من شأنها أن تعرض الأردن لخطر أعمال عنادية أو تعكر صلاته بدولة أجنبية، أو تعرض الأردنيين لأعمال تأرية تقع عليهم أو على أموالهم.^{١٦}
- أي أعمال من شأنها تقويض نظام الحكم السياسي في الأردن أو التحريض على مناهضته أو الأعمال الفردية أو الجماعية التي تهدف إلى تغيير كيان الدولة الاقتصادي أو الاجتماعي أو أوضاع المجتمع الأساسية في الأردن.^{١٧}
- الكتابات والخطابات أو الأعمال التي يقصد منها أو ينتج عنها إثارة النعرات المذهبية أو العنصرية، أو الحز على النزاع بين الطوائف ومختلف عناصر الأمة في البلاد.^{١٨}
- نشر وقائع ملفقة أو مزاعم كاذبة من أجل إضعاف وضع العملة الوطنية.^{١٩}
- إهانة الأفراد أو المؤسسات والهيئات الرسمية بما في ذلك مجلس الأمة أو أحد أعضائه أو المحاكم أو الإدارات العامة أو الجيش أو الموظفين العموميين.^{٢٠}
- إهانة أو إسناد أقوال أو أفعال زائفة إلى الملك أو الملكة أو ولي العهد أو الأوصياء على العرش أو أعضاء هيئة النيابة.^{٢١}
- أي منشور أو تعبير علني من شأنه أن يؤدي إلى إهانة الشعور الديني أو المعتقدات الدينية للآخرين.^{٢٢}
- أيضاً، فإنه يمكن أن تكون عرضة للمسؤولية القانونية وفقاً لأحكام هذا القانون إذا قمت بأحد الأفعال التالية:
- تحقير دولة أجنبية أو رئيسها أو جيشها أو علمها أو شعارها الوطني أو وزرائها أو ممثليها السياسيين في الأردن.^{٢٣}
- نشر أخبار أو معلومات أو انتقادات من شأنها أن تؤثر على أي قاضي أو شاهد أو تمنع أي شخص من الإفضاء بما لديه من المعلومات إلى الجهات المعنية، خلال محاكمة قانونية.^{٢٤}
- القيام بأي فعل من الأفعال، والتي تشمل الكتابات أو الخطابات، من خلال «جمعية غير مشروعة»، وهي كل جماعة من الناس مكوّنة بشكل يخالف القانون الأردني، للتحريض أو التشجيع على قلب الدستور من خلال وسائل غير مشروعة، أو قلب الحكومة الأردنية من خلال العنف أو القوة، أو تخريب أو اتلاف ممتلكات الحكومة الأردنية.^{٢٥}
- ازدراء الأديان، من خلال إطالة اللسان على أرباب الشرائع من الأنبياء، علناً.^{٢٦}

العقوبات

في حال إدانة أي فرد بارتكاب أي من الجرائم المنصوص عليها في قانون العقوبات فيما يتعلق بالتعبير كما هو موضح أعلاه، فإنه قد يواجه عقوبة الحبس التي تتراوح ما بين ثلاثة أشهر إلى الأشغال المؤقتة، والتي يمكن أن تصل مدتها إلى عشرين سنة، و / أو الغرامة التي تبدأ من عشرين وتصل إلى مئتي دينار أردني.^{٢٧}

مثال

إذا قام شخص ما بمشاركة رسم كاريكاتوري عبر وسائل التواصل الاجتماعي يصور أحد الأنبياء مع عبارات مسيئة، فإنه يمكن محاكمته وأن يواجه عقوبة الحبس لمدة ثلاثة أشهر أو غرامة قدرها عشرين ديناراً أردني.

- ١٤- قانون العقوبات، المادة ٧٣(٣).
 ١٥- المرجع نفسه، المواد ٧ و ٨ و ٩ و ١٠ و ١١ و ١٢ و ١٣.
 ١٦- المرجع نفسه، المادة ١١٨ (٢).
 ١٧- المرجع نفسه، المادة ١٤٩ (١).
 ١٨- المرجع نفسه، المادة ١٥٠.
 ١٩- المرجع نفسه، المادتان ١٥٢ و ١٥٣.
 ٢٠- المرجع نفسه، المادة ١٩١.
 ٢١- المرجع نفسه، المادة ١٩٥.
 ٢٢- المرجع نفسه، المادة ٢٧٨.
 ٢٣- المرجع نفسه، المادة ١٢٢.
 ٢٤- المرجع نفسه، المادة ٢٢٤.
 ٢٥- المرجع نفسه، المواد ١٥٩ و ١٦١ و ١٦٣.
 ٢٦- المرجع نفسه، المادة ٢٧٣.
 ٢٧- المرجع نفسه، المواد ١١٨ و ١٢٢ و ١٤٩ و ١٥٠ و ١٥٢ و ١٥٣ و ١٦٠ و ١٦١ و ١٦٣ و ١٩١ و ١٩٥ و ٢٢٤ و ٢٧٣ و ٢٧٨.

٤) قانون الإعلام المرئي والمسموع

عن القانون

كل إنتاج مرئي ومسموع يتم تسجيله عبر أي وسيلة تقنية يُعد بموجب قانون الإعلام المرئي والمسموع رقم ٢٦ لسنة ٢٠١٥ عملاً يخضع للقانون. وفقاً لذلك، فإن هذا القانون يمكن أن يسري على عمليات البث الإذاعي أو المرئي عبر الإنترنت. يلزم قانون الإعلام المرئي والمسموع المرخص لهم بما يلي:

"احترام الكرامة الإنسانية والخصوصية الشخصية وحريات الآخرين وحقوقهم وتعددية التعبير"^{٢٨}

تطبيق القانون

يمكن تطبيق قانون الإعلام المرئي والمسموع على من يقوم ببث أي إنتاج إعلامي مرئي ومسموع، عبر الإنترنت، والذي يُعرّف بأنه: " كل عملية بث تلفزيوني أو إذاعي توصل للجمهور أو فئات معينة منه إشارات أو صوراً أو أصواتاً أو كتابات من أي نوع كانت لا تتصف بطابع المراسلات الخاصة وذلك بوساطة القنوات والموجات وأجهزة البث والشبكات وغيرها من تقنيات ووسائل وأساليب البث أو النقل"^{٢٩}

يحق لمدير عام هيئة الإعلام:

• إغلاق أي قناة فضائية أو محطة إذاعية غير مرخصة.^{٣٠}

• إيقاف بث مادة أو برنامج في حالات الاستثنائية التي تضر بالأمن الوطني أو السلم المجتمعي أو تحتوي على مواد إباحية.^{٣١}

الأفعال المجرمة

يجرم القانون بث:

- أي محتوى ما لم يكن حاصلاً على رخصة بث صادرة وفقاً لأحكام هذا القانون.^{٣٢}
- المواد التي تخدش الحياء العام أو تحض على الكراهية أو الإرهاب أو العنف أو إثارة الفتنة والنعرات الدينية والطائفية والعرقية أو تلحق الضرر بالاقتصاد والعملة الوطنية أو تخل بالأمن الوطني والاجتماعي.^{٣٣}
- أي مواد كاذبة قد تسيء إلى علاقات الأردن بالدول الأخرى.^{٣٤}

العقوبات

أي شخص يقوم بالبث دون الحصول على ترخيص يمكن أن يواجه عقوبات تتراوح ما بين دفع غرامة تصل إلى ثلاثين ألف دينار أردني، تُضاعف في حالة الاستمرار أو التكرار، وإلغاء رخصة البث في حال كان المحتوى مخالفاً لأحكام القانون.^{٣٥}

مثال

إذا قام شخص ما ببث فيديو يحض على كراهية فئة معينة من الأشخاص عبر موقعه الإلكتروني الشخصي، فإنه قد يُحكم عليه بدفع غرامة قدرها ثلاثين ألف دينار أردني بالإضافة إلى إلزامه بالتعويض وإزالة الضرر الناشئ عن المخالفة.

٢٨- قانون الإعلام المرئي والمسموع، المادة ٢٠ (ل - ١).
 ٢٩- المرجع نفسه، المادة ٢.
 ٣٠- المرجع نفسه، المادة ٨ (ن).
 ٣١- المرجع نفسه، المادة ٨ (س).
 ٣٢- المرجع نفسه، المادة ١٥ (أ).
 ٣٣- المرجع نفسه، المادة ٢٠ (ل - ٢).
 ٣٤- المرجع نفسه، المادة ٢٠ (ل - ٣).
 ٣٥- المرجع نفسه، المادة ٢٩.

٥) قانون المطبوعات والنشر

عن القانون

ينظم قانون المطبوعات والنشر رقم ٨ لسنة ١٩٩٨ كل ما يتعلق بالصحافة والمطبوعات الإلكترونية مثل الصحف و المواقع الإخبارية والإعلامية.

حق الصحفي في حرية التعبير مكفول صراحة وفقاً لأحكام هذا القانون حيث ينص على ما يلي:
"الصحافة والطباعة حرتان وحرية الرأي مكفولة لكل أردني وله ان يعرب عن رأيه بحرية بالقول والكتابة والتصوير والرسم وغيرها من وسائل التعبير والإعلام."^{٣٦}

مع ذلك، وعند عرض أي مواد، فإنه ينبغي على الشخص الخاضع لهذا القانون أن يلتزم بما يلي:

• الدقة؛

• الحيادية؛ و

• الموضوعية^{٣٧}

أيضاً، فإنه ينبغي عليه:

"الامتناع عن نشر ما يتعارض مع مبادئ الحرية والمسؤولية الوطنية وحقوق الإنسان وقيم الأمة العربية والإسلامية"^{٣٨}
ينبغي على الصحفي:

• احترام الحريات العامة وحقوق الأفراد وخصوصيتهم؛

• اعتبار حرية الفكر والرأي والتعبير والاطلاع حقاً للصحفيين والمواطنين على السواء؛

• الحفاظ على التوازن والموضوعية والنزاهة في عرض المعلومات؛

• الامتناع عن نشر كل ما من شأنه التحريض على العنف أو الدعوة إلى إثارة الفرقة بين المواطنين بأي شكل من الأشكال؛ و

• الالتزام بأحكام ومبادئ ميثاق الشرف الصحفي الصادر عن نقابة الصحفيين.^{٣٩}

المحتوى الذي يتم إنشاؤه بواسطة مستخدمي المطبوعة الإلكترونية، مثل التعليقات المنشورة على المواقع الإخبارية، يتم مراقبته

والاحتفاظ به من قبل المطبوعة الإلكترونية في سجل خاص بالإضافة إلى المعلومات التي يقدمها المستخدم لمدة لا تقل عن ستة أشهر.^{٤٠}

المطبوعة الإلكترونية لها الحق في الموافقة على المحتوى الذي ينشئه المستخدم أو رفضه أو منعه جزئياً أو كلياً. تعتبر التعليقات المنشورة

على الموقع الإلكتروني مادة صحفية تقع ضمن مسؤولية المطبوعة الإلكترونية ورئيس تحريرها ومالكها بالتكافل والتضامن.^{٤١}

تطبيق القانون

يسري القانون على الصحفيين، أعضاء نقابة الصحفيين المسجلين والذين اتخذوا الصحافة مهنة لهم، وعلى المطبوعة التي يتم فيها نشر الأفكار أو الكلمات بأي طريقة من الطرق بما في ذلك المطبوعات الإلكترونية.^{٤٢} وفقاً لذلك، إذا كان لديك موقع إلكتروني له عنوان أو رابط إلكتروني محدد (URL) على الإنترنت ويوفر خدمات النشر بما في ذلك الأخبار والتحقيقات والمقالات والتعليقات، فإنك بذلك تكون خاضعاً لأحكام هذا القانون.^{٤٣}

٤٠- المرجع نفسه. المادة ٤٩ (هـ).

٤١- المرجع نفسه. المادة ٤٩ (ج).

٤٢- المرجع نفسه. المادة ٢ (أ - ٣).

٤٣- المرجع نفسه.

٣٦- قانون المطبوعات والنشر، المادة ٣.

٣٧- المرجع نفسه. المادة ٥.

٣٨- المرجع نفسه.

٣٩- المرجع نفسه. المادة ٧.

الأفعال المجرّمة

- ينص القانون على أن الصحفيين والمطبوعات يجب عليهم الامتناع عن نشر أي مواد تحتوي على:
- الإساءة إلى الأديان المكفولة حرّيتها بالدستور؛
 - المحتوى الذي يشتمل على الازدراء الديني؛
 - إثارة النعرات المذهبية أو العنصرية؛ و
 - المحتوى الذي يشتمل على ذم أو قذح أو تحقير للأفراد أو يمس حرياتهم الشخصية أو يتضمن معلومات أو إشاعات كاذبة بحقهم.^{٤٤}
- أيضاً، فإن القانون يحظر على المطبوعات الصحفية ومراسلي وسائل الإعلام الخارجية القيام بنشر ما يلي:
- محاضر التحقيق المتعلقة بأي قضية قبل إحالتها إلى المحكمة المختصة إلا إذا أجازت النيابة العامة ذلك.^{٤٥}
 - يشترط القانون على المطبوعات الصحفية على وجه التحديد الامتناع عن نشر ما يلي:
 - محاضر جلسات المحاكم التي يصدر فيها أمر بمنع النشر لغرض حماية الحقوق أو النظام العام أو الآداب العامة.^{٤٦}
 - التعليقات التي تتضمن معلومات أو وقائع غير متعلقة بموضوع الخبر أو التي لم يتم التحقق من صحتها أو التي تشكل جريمة وفقاً لأحكام هذا القانون أو أي قانون آخر.^{٤٧}

العقوبات

فيما يتعلق بالمطبوعات الإلكترونية، وفي حالة انتهاك أحكام قانون المطبوعات والنشر أو القوانين الأخرى في الأردن، فإنه يحق لمدير هيئة الإعلام الأردنية حجب المواقع الإلكترونية غير المرخصة.^{٤٨} بالإضافة إلى ذلك، فإنه يمكن أن يُفرض على أي مطبوعة إلكترونية دفع غرامة تتراوح بين خمسمائة و خمسة آلاف دينار أردني.^{٤٩} عدا ذلك، فإن من يخالف أحكام هذا القانون يمكن أن تُفرض عليه غرامة تتراوح بين خمسمائة و عشرين ألف دينار أردني.^{٥٠}

مثال

في حال قام صحفي يعمل على الإنترنت بنشر خبر يسند فيه أحد ملفات الفساد إلى أحد المسؤولين دون التأكد من صحة المعلومة وثبت أنها غير صحيحة، فإنه يمكن أن يُحكم عليه بدفع غرامة قدرها خمسمائة دينار أردني.

٤٤- المرجع نفسه. المادة ٣٨.
 ٤٥- المرجع نفسه. المادة ٣٩ (أ) و (ج).
 ٤٦- المرجع نفسه. المادة ٣٩ (ب).
 ٤٧- المرجع نفسه. المادة ٤٩ (د).
 ٤٨- المرجع نفسه. المادة ٤٩ (ز).
 ٤٩- المرجع نفسه. المادتان ٤٥ (أ) و ٤٦ (ج).
 ٥٠- المرجع نفسه. المواد ٤٦ (د) و (هـ) و ٤٧ (ب) و ٤٩ (و).

٦ قانون نقابة الصحفيين

عن القانون

ينظم قانون نقابة الصحفيين رقم ٢٥ لسنة ١٩٩٨ شؤون أعضائها، بما في ذلك الصحفيين العاملين على الإنترنت. وفقاً للقانون، فإن الصحفي هو:

"عضو في نقابة الصحفيين المسجل في سجل الصحفيين الممارسين واتخذ الصحافة مهنة له"^{٥١} كما يعرف المؤسسة الإعلامية على النحو التالي:

"الشخص الطبيعي أو المعنوي الذي يؤسس في المملكة وكالة أنباء أو إذاعة أو تلفازاً تماثل في أعمالها العمل الصحفي في حقول الإعلام وتشمل دوائر الأخبار والتحرير"^{٥٢}

وفقاً لقانون نقابة الصحفيين، فإنه ينبغي على الصحفيين الأردنيين وغير الأردنيين استيفاء بعض الشروط ليكونوا مؤهلين للعمل الصحفي؛ كما يحظر على المؤسسات الصحفية أو الإعلامية توظيف صحفيين غير مسجلين في النقابة.^{٥٣}

بالنص على هذه الشروط، فإنه يمكن اعتبار أن القانون يمس ممارسة الحق في حرية التعبير عبر الإنترنت، فالفرد، عدا عن الصحفيين المسجلين أو الصحفيين المتدربين، الذي يرغب في ممارسة أي عمل صحفي، لا يتمتع بنفس الضمانات والتسهيلات المنصوص عليها في القانون لحماية الصحفيين.^{٥٤}

تطبيق القانون

يسري هذا القانون على الصحفيين الممارسين والصحفيين غير الممارسين والصحفيين المتدربين وغيرهم ممن يرغبون في ممارسة مهنة الصحافة.

الأفعال المجرمة

يحظر قانون نقابة الصحفيين:

- قيام أي مؤسسة صحفية باستخدام أي شخص للقيام بعمل صحفي ما لم يكن عضواً ممارساً مدرجاً في سجل الصحفيين الممارسين؛^{٥٥}
- مراسلة وكالات الصحافة الأجنبية باستخدام صفة الصحفي من دون التسجيل في نقابة الصحفيين؛^{٥٦}
- ممارسة العمل الصحفي بطريقة تخالف التشريعات النافذة وميثاق الشرف الصحفي؛ و^{٥٧}
- الكشف عن مصادر معلومات الصحفي وكذلك نشر المعلومات أو الأخبار دون التحقق من صحتها.^{٥٨}

العقوبات

يتم إخضاع الصحفيين والصحفيين المتدربين الذين ينتهكون أحكام قانون نقابة الصحفيين لعقوبة الحبس لمدة تتراوح بين شهر وثلاثة أشهر و / أو الغرامات التي تتراوح من خمسمائة إلى ألفي دينار أردني، التي من الممكن أن تُضاعف في حالة التكرار، ويجوز منعهم من ممارسة مهنة الصحافة.^{٥٩}

مثال

إن أي شخص، ما لم يكن مسجلاً على النحو الواجب في نقابة الصحفيين، يقوم بمشاركة مقاطع فيديو أو أخبار صحفية من موقع وقفة احتجاجية مع قناة تلفزيونية دولية باستخدام تطبيقات الاتصالات على جهازه المحمول يمكن أن يكون عرضة لدفع غرامة قدرها ألف دينار أردني ويتعين عليه اتخاذ تدابير لتصحيح الفعل الذي قام به.

- ٥١- قانون نقابة الصحفيين، المادة ٢.
- ٥٢- المرجع نفسه.
- ٥٣- المرجع نفسه، المواد ٥ و ٦ و ٩ و ١٦.
- ٥٤- المرجع نفسه، المادة ٤٤.
- ٥٥- المرجع نفسه، المادة ١٦.
- ٥٦- المرجع نفسه، المادة ١٨.
- ٥٧- المرجع نفسه، المادة ٤٢ (ج).
- ٥٨- المرجع نفسه، المادة ٤٣.
- ٥٩- المرجع نفسه، المواد ١٨ (ج) و ٤٤ - ٥٢.

٧) قانون منع الإرهاب

عن القانون

يسرد قانون منع الإرهاب رقم ٥٥ لسنة ٢٠٠٦ الأعمال التي تقع تحت تعريف العمل الإرهابي. بعض الأفعال المعاقب عليها في هذا القانون تنطبق على أشكال التعبير عبر الإنترنت.

تطبيق القانون

يمكن أن يخضع أي فرد لقانون منع الإرهاب، وبناءً عليه يُحاكم أمام محكمة أمن الدولة، إذا ارتكب أي أعمال إرهابية كما هو محدد في القانون.

الأفعال المجرمة

فيما يتعلق بالتعبير عبر الإنترنت، فإن قانون منع الإرهاب يجرم صراحة استخدام نظم المعلومات أو الشبكة المعلوماتية أو أي وسيلة نشر أو إعلام أو إنشاء موقع إلكتروني لترويج الأفكار وتسهيل القيام بالأعمال الإرهابية. الأمر نفسه ينطبق على تمويل أيًا من هذه الأفعال عبر الشبكة المعلوماتية.^{٦٠}

وفقاً للقانون، فإن العمل الإرهابي هو كل عمل مقصود أو الامتناع عنه أو التهديد به يقع تنفيذه بشكل جماعي أو فردي من شأنه أن يؤدي إلى:

- تعريض سلامة المجتمع وأمنه للخطر؛
 - إحداث فتنة عن طريق الإخلال بالنظام العام؛
 - إلقاء الرعب بين الناس أو ترويعهم أو تعريض حياتهم للخطر؛
 - إلحاق الضرر بالبيئة أو المرافق والأماكن العامة أو الأماكن الخاصة أو المرافق الدولية أو البعثات الدبلوماسية أو احتلال أيًا منها أو الاستيلاء عليها؛
 - تعريض الموارد الوطنية أو الاقتصادية للخطر؛
 - إرغام سلطة شرعية أو منظمة دولية أو إقليمية على القيام بأي عمل أو الامتناع عنه أو تعطيل تطبيق الدستور أو القوانين أو الأنظمة.^{٦١}
 - يشمل ذلك أيضاً ارتكاب أيًا من الأفعال التالية:
 - أي عمل من شأنه أن يعرض الأردنيين أو أموالهم لخطر الأعمال الثأرية؛
 - الأعمال التي من شأنها تعريض الأردن لخطر أعمال عدائية أو الإضرار بصلاته بدولة أجنبية؛ و
 - أي فعل يرتكب بقصد إثارة عصيان مسلح ضد السلطات القائمة بموجب الدستور أو منعها من ممارسة وظائفها المستمدة من الدستور أو تغيير الدستور بطرق غير مشروعة.^{٦٢}
- جميع الأعمال المذكورة أعلاه يُعاقب عليها بموجب قانون منع الإرهاب بغض النظر عن أسبابها أو وسائل تنفيذها.

العقوبات

يُعاقب على الأعمال الإرهابية بالحبس لمدة تتراوح بين الأشغال الشاقة المؤقتة، من ثلاث سنوات إلى عشرين سنة، والأشغال الشاقة المؤبدة، وفي بعض الحالات بعقوبة الإعدام.^{٦٣}

مثال

في حال قام شخص ما بمشاركة منشور عبر وسائل التواصل الاجتماعي يحمل وجهة نظر شخصية ضد تدخل عسكري في دولة عربية مجاورة، فإنه يمكن محاكمته أمام محكمة أمن الدولة ويواجه عقوبة الأشغال الشاقة المؤقتة لمدة لا تقل عن ثلاث سنوات.

٦٠- قانون مكافحة الإرهاب، المادة ٣.

٦١- المرجع نفسه، المادة ٢.

٦٢- المرجع نفسه، المادة ٣.

٦٣- المرجع نفسه، المادة ٧ (ج) و (د) و (ه).

٨) قانون محكمة أمن الدولة

عن القانون

ينظم قانون محكمة أمن الدولة رقم ١٧ لسنة ١٩٥٩ عمل محكمة أمن الدولة التي تتمتع بالاختصاص في البت في جرائم الإرهاب والتجسس والخيانة وتزوير الأموال وجرائم المخدرات.

تطبيق القانون

يمكن محاكمة أي شخص أمام محكمة أمن الدولة، وفقاً للقانون، في حال ارتكب أيّاً من الأفعال الإجرامية الموضحة أدناه.^{٦٤} بالإضافة إلى ذلك، فإن أي شخص تأمر أو حرض أو ساعد على ارتكاب أية جريمة من الجرائم المشمولة بأحكام هذا القانون أو حاول ارتكابها أو حاول حمل غيره أو تحريضه على ارتكاب جريمة أو ساعد بأية صورة أخرى على تسهيل ارتكابها أو كانت له أية صلة بارتكابها، يخضع لهذا القانون، وبالتالي، يمكن محاكمته أمام محكمة أمن الدولة.^{٦٥}

الأفعال المجرمة

- يمثل أي شخص أمام محكمة أمن الدولة في حال ارتكب:
 - الجرائم المرتكبة خلافاً لقانون حماية أسرار ووثائق الدولة؛
 - جرائم الجمعيات غير المشروعة المنصوص عليها في قانون العقوبات؛
 - جرائم إهانة الملك، الملكة، ولي العهد، أحد أوصياء العرش أو أعضاء هيئة النيابة المنصوص عليها في المادة (١٩٥) من قانون العقوبات؛
 - و
 - جرائم الإرهاب، بما في ذلك الأعمال الفردية أو الجماعية، الواقعة على أمن الدولة الداخلي والخارجي كما هو موضح في قانون العقوبات.^{٦٦}
- يسري ذلك على ممارسة حرية التعبير عبر الإنترنت في حال اعتبار أنها تندرج تحت أي من فئات الجرائم المذكورة أعلاه.

مثال

في حال قام شخص ما بنشر شريط فيديو على صفحته على فيسبوك ينتقد فيه قوات الأمن ويشجع الجمهور على القيام بعمل جماعي معين ضدها، فإنه يمكن أن تتم محاكمته أمام محكمة أمن الدولة.

٦٤- قانون محكمة أمن الدولة، المادة ٣ (أ - ١ و ٤).

٦٥- المرجع نفسه. المادة ٤.

٦٦- المرجع نفسه. المادة ٣ (أ - ١ و ٤).

٩) قانون انتهاك حرمة المحاكم

عن القانون

ينص قانون انتهاك حرمة المحاكم رقم ٩ لسنة ١٩٥٩، من بين أمور أخرى، على أفعال تعتبر أنها معرقة للعملية القضائية.

تطبيق القانون

يسري هذا القانون على أي شخص يرتكب أفعالاً تعرقل وتعيق سير العدالة. فيما يتعلق بحرية التعبير عبر الإنترنت، فإن ذلك يشمل نشر أمور من شأنها:

- التأثير على القضاة الذين يناط بهم النظر والفصل في الدعوى أو النيابة العامة أو غيرهم من الموظفين المكلفين بالتحقيق؛
- التأثير على الشهود الذين يدلون بشهاداتهم في الدعوى أو في التحقيق؛
- منع الأشخاص من الإفشاء بمعلومات لأولي الشأن؛ أو
- التأثير على الرأي العام لمصلحة أو ضد طرف في الدعوى المنظورة أمام المحكمة أو في التحقيق.^{٦٧}

الأفعال المجرمة

النشر في أي من الحالات التالية يُعاقب عليه بموجب قانون انتهاك حرمة المحاكم:

- الدعاوى التي قررت فيها المحاكم سماعها في جلسات سرية أو في الدعاوى المتعلقة بجرائم التي تقع بواسطة الصحف؛^{٦٨}
 - دعاوى الذم والقدح والسب وإفشاء الأسرار؛^{٦٩}
 - دعاوى الطلاق والهجر والبنوة الطبيعية؛^{٧٠}
 - ما جرى في الجلسات العلنية في المحاكم بغير أمانة وبسوء قصد؛^{٧١}
 - إذاعة التحقيقات الجزائية القائمة؛^{٧٢}
 - الطعن بحق قاض أو محكمة أو نشر تعليق على حكم محكمة بقصد تعريض مجرى العدالة للشك أو التحقير.^{٧٣}
- مع ذلك، فإن قيام أي شخص بنشر موضوع الدعوى أو حكم المحكمة لا يعد مخالفاً للقانون، ما لم يتم النشر بناء على طلب أو إذن الطرف المعني في الدعوى التي لا يجوز فيها إقامة الدليل على الادعاءات، وبالتالي يكون خاضعاً للعقوبة المنصوص عليها وفقاً للقانون.^{٧٤}

العقوبات

يتضمن قانون انتهاك حرمة المحاكم عقوبات جزائية تتراوح ما بين الحبس لمدة ستة أشهر وسنة واحدة وغرامة مالية تتراوح من عشرين إلى مائة دينار أردني.^{٧٥}

مثال

في حال قام شخص ما بنشر منشور على صفحته على فيسبوك يصف فيه أداء المحكمة في دعوى معينة بأنه متحيز وشكك في حياد النظام القضائي في الأردن، فإنه من الممكن أن يتم الحكم عليه بالحبس لمدة ثلاثة أشهر.

٦٧- قانون انتهاك حرمة المحاكم، المادة ١١.
 ٦٨- المرجع نفسه، المادة ١٢.
 ٦٩- المرجع نفسه.
 ٧٠- المرجع نفسه.
 ٧١- المرجع نفسه، المواد ١١ و ١٢ و ١٣ و ١٤ و ١٥.
 ٧٢- المرجع نفسه، المادة ١٤.
 ٧٣- المرجع نفسه، المادة ١٥.
 ٧٤- المرجع نفسه، المادة ١٢.
 ٧٥- المرجع نفسه، المادة ١٣.

١٠ قانون الاتصالات

عن القانون

يركز قانون الاتصالات رقم ١٣ لسنة ١٩٩٥ بشكل رئيسي على الجوانب التقنية للاتصالات، ومع ذلك، فإنه يتضمن عدداً من الأحكام التي تؤثر على حرية التعبير عبر الإنترنت.

تطبيق القانون

يسري القانون على مستخدمي خدمات الاتصالات العامة والمستفيدين منها، مثل خدمات الإنترنت.^{٧٦}

الأفعال المجرمة

يحظر قانون الاتصالات ما يلي:

- استخدام وسائل الاتصالات لتوجيه رسائل تهديد أو إهانة أو الرسائل المنافية للآداب العامة؛ أو
 - نقل الأخبار المختلفة بقصد إثارة الفزع.^{٧٧}
- يجوز للسلطات أن تأمر بحجب أو إلغاء خدمات الاتصالات عن المستفيد إذا:
"استخدم الخدمات بطريقة مخالفة للتشريعات الأردنية النافذة أو الآداب العامة"^{٧٨}

العقوبات

في حال ارتكب أي شخص أيّاً من الأفعال المجرمة وفقاً لهذا القانون، فإنه من الممكن أن يواجه عقوبة الحبس لمدة لا تقل عن شهر واحد ولا تزيد عن سنة أو غرامة تتراوح من ثلاثمائة إلى ألفي دينار أردني أو بكلتا العقوبتين.^{٧٩}

مثال

في حال أرسل شخص ما رسائل تهديد إلى شخص آخر باستخدام تطبيق تواصل، فإنه من الممكن أن يخضع للمحاكمة استناداً إلى أحكام قانون الاتصالات، وبالتالي يواجه إما حجب وصوله إلى خدمات الاتصالات و / أو الحبس لمدة شهر و / أو دفع غرامة قدرها ثلاثمائة دينار أردني.

٧٦- قانون الاتصالات، المادة ٢.

٧٧- المرجع نفسه. المادة ٧٥ (أ).

٧٨- المرجع نفسه. المادة ٥٨ (أ).

٧٩- المرجع نفسه. المادة ٧٥ (أ).

١١) قانون ضمان حق الحصول على المعلومات

عن القانون

ينظم قانون ضمان حق الحصول على المعلومات رقم ٤٧ لسنة ٢٠٠٧ الطلبات المقدمة إلى الجهات الحكومية من قبل الأردنيين للحصول على المعلومات.

يمنح القانون كل أردني الحق في

"الحصول على المعلومات التي يطلبها وفقاً لأحكام هذا القانون إذا كانت له مصلحة مشروعة أو سبب مشروع"^{٨٠}

وفقاً للقانون، فإن يتعين على المسؤولين الحكوميين تسهيل الحصول على المعلومات المطلوبة دون إبطاء.^{٨١} ينبغي اتخاذ قرار بشأن طلب المعلومات خلال فترة ثلاثين يوماً من اليوم التالي لتاريخ تقديمه.^{٨٢} يجب أن يكون الرفض معللاً ومسبباً، وإلى جانب الطلبات التي لم يتم الرد عليها ضمن الإطار الزمني، فإنه يجوز الطعن على الرفض أمام محكمة العدل العليا.^{٨٣} الطلبات غير المقبولة من الناحية القانونية هي طلبات المعلومات التي تحمل طابع التمييز الديني أو العنصري أو العرقي أو التمييز بسبب الجنس أو اللون.^{٨٤}

يحق للمسؤولين الحكوميين الامتناع عن الكشف عن بعض المعلومات، مثل:

- الأسرار والوثائق المحمية بموجب قوانين أخرى؛
- الأسرار الخاصة بالدفاع الوطني أو أمن الدولة أو سياستها الخارجية؛
- المعلومات التي يؤدي الكشف عنها إلى التأثير في المفاوضات بين الأردن ودولة أو جهة أخرى؛
- المعلومات أو الملفات الشخصية الخاصة بسجلات الأشخاص التعليمية أو الطبية.^{٨٥}

تطبيق القانون

قانون ضمان حق الحصول على المعلومات ينظم حقاً لجميع الأردنيين، وله تأثير على حق التعبير عبر الإنترنت. ذلك لأن نقص البيانات والمعلومات له تأثير على دقة وقوة التقارير أو الأخبار؛ مما يحد من قدرة الفرد على التعبير عن وجهات النظر بشأن قضية معينة.

الأفعال المجرمة

لا توجد أفعال مجرمة وفقاً لقانون ضمان حق الحصول على المعلومات، إلا أنه يمكن مقاضاة أي شخص استناداً إلى أي من القوانين المتضمنة هنا في حالة القيام بنشر معلومات دون دليل، بغض النظر عن المحاولات السابقة لطلب المعلومات دون جدوى.

مثال

الصحفي الذي يقوم بنشر تقرير استقصائي عبر الإنترنت، وذلك بعد منعه من الوصول إلى معلومات عن المؤهلات العلمية لأحد المرشحين لمنصب ما لرغبته في الطعن في صلاحية ترشحه، من الممكن أن يواجه عقوبة الحبس لمدة ثلاثة أشهر وأن يتعين عليه دفع غرامة قدرها ألفي دينار أردني وفقاً لأحكام قانون الجرائم الإلكترونية.

٨٠- قانون ضمان حق الحصول على المعلومات، المادة ٧.
 ٨١- المرجع نفسه، المادة ٨.
 ٨٢- المرجع نفسه، المادة ٩ (ج).
 ٨٣- المرجع نفسه، المادتين ٩ (د) و ١٧.
 ٨٤- المرجع نفسه، المادة ١٠.
 ٨٥- المرجع نفسه، المادة ١٣ (أ، ج، هـ، ز).

(١٢) قانون حماية أسرار ووثائق الدولة

عن القانون

قانون حماية أسرار ووثائق الدولة رقم ٥٠ لسنة ١٩٧١ يتيح للمسؤولين تصنيف المعلومات والوثائق كأسرار دولة، وبالتالي، ينص على فرض عقوبات صارمة على من يقوم بالإفصاح عنها.

يصنف القانون هذه الوثائق، حسب نوع المعلومات التي تحتوي عليها، إلى أربعة أنواع:

- سرية للغاية، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر، الوثائق السياسية المهمة المتعلقة بالعلاقات الدولية؛^{٨٦}
- سرية، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر، المعلومات التي يمكن أن تسبب تهديداً لسلامة الدولة أو تضر بمصالحها، أو يمكن أن تكون ذات فائدة كبيرة لدولة أجنبية أو أية جهة أخرى؛^{٨٧}
- محدودة السرية، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر، المعلومات التي من شأنها إحداث تأثير سيء على الروح المعنوية للمواطنين ما لم يتم التصريح بالإفصاح عنها، والمعلومات المحمية التي من شأنها أن تضر بسمعة أي شخصية رسمية أو تمس هيبة الدولة؛^{٨٨}
- عادية، لا ينبغي الإفصاح عن هذه المعلومات لغير أصحاب العلاقة بها إلا في الحالات التي يتم فيها التصريح بالإفصاح عنها.^{٨٩}

تطبيق القانون

يسري هذا القانون على المسؤولين الذين لديهم حق الوصول إلى الوثائق الرسمية ووثائق الدولة، والأشخاص الآخرين الذين في استطاعتهم الوصول إلى هذه الوثائق بطريقة قانونية أو غير قانونية. ينبغي على المسؤولين الحكوميين الذين تخلوا عن وظائفهم الرسمية والذين كان لديهم الحق في الوصول إلى هذه الوثائق والمعلومات عدم القيام بإفشائها.^{٩٠}

الأفعال المجرمة

يحظر قانون حماية أسرار ووثائق الدولة تسريب الوثائق المحمية إلا عند الضرورة،^{٩١} ومع ذلك، فإنه لا يحدد حالات الضرورة.

العقوبات

تتفاوت العقوبات بموجب هذا القانون، فيمكن أن يخضع اشخص الذي يخالف أحكامه لعقوبات جزائية تتراوح ما بين الأشغال المؤقتة، لمدة ما بين عشرة إلى عشرين سنة، وفي بعض الحالات، قد يواجه عقوبة الإعدام.^{٩٢}

مثال

في حال تمكن صحفي من الوصول إلى معلومات سرية وقام بتسريبها عبر حسابه على تويتر دون وجود عنصر الضرورة، فإنه قد يواجه عقوبة الأشغال المؤقتة لمدة لا تقل عن عشر سنوات.

٩٠- المرجع نفسه. المادة ١٢.
٩١- المرجع نفسه. المادتان ١٣ و ١٦.
٩٢- المرجع نفسه. المادة ١٦.

٨٦- قانون حماية أسرار ووثائق الدولة، المادة ٣.
٨٧- المرجع نفسه. المادة ٦.
٨٨- المرجع نفسه. المادة ٨.
٨٩- المرجع نفسه. المادة ١٠.

١٣) قانون الاجتماعات العامة

عن القانون

قانون الاجتماعات العامة رقم ٧ لسنة ٢٠٠٤ ينظم الاجتماعات العامة والتجمعات والمسيرات. تم إصدار مجموعة من اللوائح والتعليمات التنظيمية في عام ٢٠١١ تمنح المحافظ سلطات واسعة بشأن تنظيم الاجتماعات العامة والتجمعات والمسيرات. يؤثر القانون على حرية التعبير عبر الإنترنت حيث أنه يؤثر على قدرة الأفراد للدعوة إلى المشاركة في الفعاليات العامة عبر الإنترنت مثل المسيرات. وفقاً للقانون، فإنه يتعين على الفرد أن "يقدم الإشعار بعقد الاجتماع العام أو تنظيم المسيرة لدى الحاكم الإداري قبل الموعد المعين لإجراء أي منهما بثمانية وأربعين ساعة على الأقل"^{٩٣}. غير أنه، وفي السنوات الأخيرة، كان تنفيذ قانون الاجتماعات العامة متعارضاً مع أحكامه. على سبيل المثال، تشترط الحكومة الحصول على موافقة مسبقة على تنظيم الفعاليات، وفي بعض الحالات قامت بإلغاء فعاليات في اللحظة الأخيرة على الرغم من تقديم إخطار وفقاً للقانون. علاوة على ذلك، فإنه قد جرى التطبيق بأن يطلب المحافظ المعني معلومات مفصلة حول الفعالية من منظميها، مثل أسماء المشاركين والمدعوين والمتحدثين وبرنامج الفعالية، وما إلى ذلك، بالإضافة إلى طلب إلغاء مشاركة بعض المشاركين أو تغيير المتحدثين أو محتوى الجلسة، وإلا فسيتم رفض منح الموافقة على تنظيم الفعالية.

تطبيق القانون

يسري قانون الاجتماعات العامة على الأردنيين حيث يمارسون حقهم في التجمع وكذلك على غير الأردنيين الذين يُحظر عليهم عقد الاجتماعات العامة في الأردن وفقاً لأحكامه.^{٩٤}

الأفعال المجرمة

يعتبر كل اجتماع عام يُعقد أو مسيرة تُنظم خلافاً لأحكام هذا القانون والتعليمات التنظيمية الصادرة بموجبه عملاً غير مشروع.^{٩٥} ينبغي على المنظم عدم الشروع في توجيه أي دعوة أو الإعلان عن الفعالية قبل إشعار الحاكم الإداري قبل موعد إجرائها بثمانية وأربعين ساعة على الأقل.^{٩٦}

العقوبات

انتهاكات قانون الاجتماعات العامة يُعاقب عليها بعقوبات جزائية تتفاوت بين الحبس لمدة تتراوح بين شهر وثلاثة أشهر و / أو غرامة تتراوح بين مائتي و ألف دينار أردني.^{٩٧}

مثال

يمكن اعتبار الشخص الذي يدعو إلى التظاهر عبر وسائل التواصل الاجتماعي لحشد التأييد ضد قانون مقترح منتهكاً لقانون الاجتماعات العامة، وبالتالي يخضع لعقوبة الحبس لمدة شهر أو دفع غرامة قدرها مائتي دينار أردني أو كليهما استناداً إلى المادة ١٠.

٩٣- قانون الاجتماعات العامة، المادة ٤.

٩٤- المرجع نفسه، المادة ٣ (أ).

٩٥- المرجع نفسه، المادة ٥.

٩٦- المرجع نفسه، المادة ٤. أنظر أيضاً المادة ٢ (ب) من تعليمات تنظيم الاجتماعات العامة والتجمعات والمسيرات لسنة ٢٠١١.

٩٧- قانون الاجتماعات العامة، المادة ١٠.

١٤) قانون منع الجرائم

عن القانون

قانون منع الجرائم رقم ٧ لسنة ١٩٥٤ يمنح المحافظ سلطات تقديرية واسعة لاحتجاز الأشخاص بسبب الاشتباه في أنهم على وشك ارتكاب جريمة.^{٩٨}

تطبيق القانون

يمكن استخدام أحكام قانون منع الجرائم لوصم الأفراد الذين يمارسون حقهم في حرية التعبير عبر الإنترنت بوصفهم منتهكين محتملين للقانون.

يتمتع المحافظ بسلطة تحديد ما إذا كان أي شخص يمثل أو قد يمثل تهديداً، ولتحقق من ذلك، يتمتع المحافظ بسلطة تكليف هذا الشخص بالحضور أمامه وإلزامه بتعهد بأن يكون حسن السيرة خلال فترة يحددها المحافظ.^{٩٩} إضافةً إلى ذلك، فإنه يجوز للمحافظ إصدار أمر بالقبض على هذا الشخص في حالة عدم استجابته لمذكرة الحضور خلال فترة زمنية معقولة. يجب أن تتم محاكمة الشخص المحتجز أمام المحكمة المختصة خلال أسبوع من تاريخ إلقاء القبض عليه.^{١٠٠}

الأفعال المجرمة

السلطة التقديرية الواسعة الممنوحة للمحافظين وفقاً لقانون منع الجرائم يتيح لهم منع الانتهاكات أو الجرائم المحتمل ارتكابها عبر الإنترنت وفقاً لأي من القوانين الموضحة أعلاه.

العقوبات

يجب على الأشخاص المشتبه بهم الالتزام بالعديد من التعليمات، بما في ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، الالتزام بالإقامة الجبرية ضمن قضاء أو مدينة أو قرية في الأردن ما لم يوافق المحافظ على خلاف ذلك، والسماح بزيارات التفتيش من قبل قوات الأمن في أي وقت للتأكد من بقاءه داخل مسكنه من بعد غروب الشمس بساعة واحدة لغاية شروقها.^{١٠١} أيضاً، يمكن أن يخضع الأشخاص المشتبه بهم لعقوبات تتفاوت ما بين الحبس لمدة تصل إلى ستة أشهر و / أو غرامة لا تتجاوز خمسين دينار أردني في حالة انتهاك الشروط المحددة في أمر المراقبة الصادر ضدهم.^{١٠٢}

مثال

يجوز للمحافظ الأمر باعتقال أي شخص لمنعه من الاستمرار بنشر تغريدات يشارك من خلالها معلومات قد يعتبرها المحافظ مخالفة للنظام العام بموجب القوانين السارية.

٩٨- قانون منع الجرائم، المادة ٣.

٩٩- المرجع نفسه، المادة ٣.

١٠٠- المرجع نفسه، المادة ٤.

١٠١- المرجع نفسه، المواد ٣ و ٤ و ٨ و ١٣.

١٠٢- المرجع نفسه، المادة ١٤.

الفصل الثاني وسائل التواصل الاجتماعي



الفصل الثاني: وسائل التواصل الاجتماعي

لمحة عامة

خلال السنوات الأخيرة، أصبحت منصات الإنترنت ووسائل التواصل الاجتماعي وسيلة أساسية لممارسة الحق في حرية التعبير. بالتالي، وباعتبارها وسيلة تواصل دائمة التطور بين الناس في جميع أنحاء العالم، تخضع منصات الإنترنت ووسائل التواصل الاجتماعي إلى القواعد واللوائح والقوانين التي تعتمدها مختلف البلدان على المستوى الوطني. ليس ذلك فحسب، بل أن منصات وسائل التواصل الاجتماعي التي تديرها شركات خاصة تقوم بتضمين قيودها الخاصة على التعبير عبر الإنترنت استناداً إلى السياسات والقواعد واللوائح التي تتبناها هذه الشركات.

في حين يركز الفصل الأول من هذا الدليل على الإطار القانوني الناظم لحرية التعبير عبر الإنترنت في الأردن، فإن هذا الفصل يقدم بعض الإرشادات لمستخدمي الإنترنت، وبشكل خاص، مستخدمي وسائل التواصل الاجتماعي الفيسبوك وتويتر حيث يغطي هذا الفصل السياسات الخاصة بكل منصة من منصات التواصل الاجتماعي والنصائح العملية لمعرفة ما يمكن توقعه أثناء استخدامها، وكيفية التعامل مع الصعوبات التقنية التي قد يواجهها مستخدميها. يبدأ هذا الفصل بجزء تمهيدي يغطي تاريخ حوكمة الإنترنت، ثم ينتقل إلى القضايا الراهنة المتعلقة بوسائل التواصل الاجتماعي عبر تقديم نصائح تقنية حول الخصوصية في مختلف وسائل التواصل الاجتماعي؛ وعلانية المحتوى الذي تتم مشاركته؛ وخطاب الكراهية؛ وأخيراً حماية حسابات مستخدميها.

أولاً: الإنترنت

١. تاريخ حوكمة الإنترنت

إذا كنت ترغب في فهم كيفية إدارة الإنترنت في وقتنا الحالي، فإنه من الضروري التعرف على بعض من تاريخ نشوئها، تم إنشاء الإنترنت في البداية لإتاحة المجال أمام الباحثين للتعاون عن بُعد من جميع أنحاء العالم، ولم تكن متاحة للكيانات التجارية حتى تسعينيات القرن الماضي.

لقد تم طرح مسألة تحديد الكيفية التي ينبغي من خلالها إدارة الإنترنت لأول مرة، ليس من الناحية التقنية فحسب بل من النواحي القانونية والاجتماعية والسياسية، على المستوى العالمي في القمة العالمية لمجتمع المعلومات في عام ٢٠٠٣. بمجرد إنشائها ببضعة قواعد تقنية، بدأت الحكومات في جميع أنحاء العالم بالنظر إلى الإنترنت كوسيلة واجبة التنظيم وواجبة الحوكمة أيضاً.

لطالما تم الاعتراف بحرية التعبير وحرية المعلومات كركائز «لحوكمة الإنترنت»؛ وتم إدراجها في إعلان جنيف لعام ٢٠٠٣ والالتزامات الصادرة عن القمة العالمية لمجتمع المعلومات التي انعقدت في تونس في عام ٢٠٠٥. بناءً على الطبيعة اللامركزية للإنترنت وكونها شبكة تتجاوز وعابرة للحدود الوطنية، فإن التعاون العالمي بين الحكومات والمجتمع المدني والقطاع الخاص والمجتمع التقني والاحترام المشترك لحقوق الإنسان يعدّون من المتطلبات اللازمة لتهيئة البيئة لحرية وسائل الإعلام في العصر الرقمي.

التسلسل الزمني للإنترنت

١٩٦٩	تأسست شبكة وكالة مشاريع الأبحاث المتقدمة (ARPANET - أربانت) من قبل وزارة الدفاع الأمريكية، التي تعتبر البنية الأساسية الأولى للإنترنت.
١٩٨٤	أنشأت مؤسسة العلوم الوطنية الأمريكية (NSF) شبكة NSFNET، وهي شبكة أبحاث للأغراض العامة.
١٨٩٨	تم ربط ١٦٠٠٠٠ موقع مضيف في أكثر من ٩ دول عبر الإنترنت.
١٩٩٥	تم إلغاء القيود المفروضة على الاستخدام التجاري للإنترنت.
٢٠٠٣	انعقدت القمة العالمية لمجتمع المعلومات في جنيف.

٢. الانترنت في الأردن

بدأت أول خدمة إنترنت تجارية في الأردن في عام ١٩٩٦. لعدة سنوات، ظل الوصول إلى الإنترنت مفتوحاً واستخدامه خالياً من أي قيود. في عام ٢٠٠١، أصدرت وزارة الداخلية لوائح جديدة بشأن مقاهي الإنترنت، تم بموجبها وضع تقييد على المحتوى والاحتفاظ بالمعلومات الشخصية للمستخدمين. بعد مرور عام، تم حظر أول موقع إلكتروني في الأردن. مع ذلك، لم يتشكل أي إطار قانوني لتنظيم المحتوى عبر الإنترنت حتى عام ٢٠١٠، بدءاً من صدور قانون مؤقت للجرائم الإلكترونية مروراً بقرار صادر من محكمة التمييز، أدى فيما بعد إلى تعريف وإدراج المواقع الإلكترونية الإخبارية باعتبارها منشورات في تعديلات قانون المطبوعات والنشر لسنة ٢٠١٢.

هناك العديد من الجهات المعنية والجهات الفاعلة التي تؤثر بشكل مباشر على كيفية إدارة الإنترنت في الأردن، وفي نهاية المطاف، لها تأثير على استخدامك للإنترنت وكيفية تنظيم المحتوى عبر ذلك.

الجهات الفاعلة الرئيسية

<p>هيئة تنظيم قطاع الاتصالات هي مؤسسة حكومية مستقلة تنظم قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات في الأردن بموجب قانون الاتصالات رقم ١٣ لسنة ١٩٩٥.</p> <p>ما أهمية ذلك بالنسبة لك؟</p> <ul style="list-style-type: none"> • هيئة تنظيم قطاع الاتصالات هي الكيان الذي يتلقى شكاوى من المستخدمين في حالة عدم حل مشكلة ما مع شركة الاتصالات التي تتعامل معها. • هي أيضاً الكيان الوحيد الذي ينظم عمليات شركات الاتصالات، وبالتالي، يتم في نهاية المطاف إرسال جميع أوامر الحجب الخاصة بالمحتوى عبر الإنترنت عن طريق هيئة تنظيم قطاع الاتصالات إلى شركات الاتصالات. 	<p>هيئة تنظيم قطاع الاتصالات</p>
<p>مركز تكنولوجيا المعلومات الوطني هو مؤسسة حكومية مستقلة تساند عمليات تكنولوجيا المعلومات الخاصة بالحكومة والهيئات العامة الأخرى. تم إنشاء مركز تكنولوجيا المعلومات الوطني بموجب قانون توظيف موارد تكنولوجيا المعلومات في المؤسسات الحكومية رقم ٨١ لعام ٢٠٠٣.</p> <p>ما أهمية ذلك بالنسبة لك؟</p> <ul style="list-style-type: none"> • في حال كان عنوان الموقع الإلكتروني الخاص بك (URL) ينتهي بنطاق .jo . أو في حال كنت ترغب في الحصول على واحد كذلك، فإن مركز تكنولوجيا المعلومات الوطني هو الكيان الذي يقوم بسن اللوائح المتعلقة باقتناء واستخدام وإلغاء مثل هذا العنوان. • في حال كنت تستخدم الإنترنت من خلال هيئة عامة (كما هو الحال مع «محطات المعرفة»، المؤسسات التي تديرها الحكومة والتي توفر الإنترنت للمجتمعات المحلية)، فإنه يتم توفير خدمة الإنترنت من قبل مركز تكنولوجيا المعلومات الوطني، والذي من الممكن أن يقوم بتطبيق قواعد محددة لمنع المستخدمين من الوصول إلى محتوى معين عبر الإنترنت. 	<p>مركز تكنولوجيا المعلومات الوطني</p>
<p>هيئة الإعلام هي هيئة مستقلة تنظم الإعلام المرئي والمسموع. بناءً على تعديلات قانون المطبوعات والنشر في عام ٢٠١٢، فإن هيئة الإعلام هي من يقوم بمنح تراخيص المواقع الإلكترونية الإخبارية.</p> <p>ما أهمية ذلك بالنسبة لك؟</p> <ul style="list-style-type: none"> • في حال كنت ترغب في تشغيل موقع إلكتروني يقدم أخبار أو تقارير حول الأردن، فإنه ينبغي عليك أن تحصل على ترخيص من هيئة الإعلام. • في حال كنت تمتلك أي موقع إلكتروني غير مرخص، فإن هيئة الإعلام ستقوم بإصدار أمر بحجبه في حال خرقه للقانون. 	<p>هيئة الإعلام</p>
<p>أنشئت وحدة مكافحة الجرائم الإلكترونية في عام ٢٠٠٨ تحت إدارة البحث الجنائي مديرية الأمن العام. تتمثل المهمة الرئيسية للوحدة في التحقيق في الجرائم المرتكبة من خلال أو عبر وسائل التكنولوجيا. تشمل هذه الجرائم مجموعة واسعة من الأعمال التي تعتبر غير قانونية وفقاً للقوانين الأردنية، بدءاً من استغلال الأطفال وصولاً إلى التجنيد عبر الإنترنت للانضمام إلى التنظيمات الإرهابية ونشر خطاب الكراهية.</p> <p>ما أهمية ذلك بالنسبة لك؟</p> <ul style="list-style-type: none"> • في حال كنت ضحية لجريمة إلكترونية، فإنه يجب عليك تقديم شكوى إلى وحدة مكافحة الجرائم الإلكترونية، وسينظر النائب العام في التهم، إن وجدت، التي يمكن توجيهها. 	<p>وحدة مكافحة الجرائم الإلكترونية</p>

ثانياً: وسائل التواصل الاجتماعي

تم نقل المعلومات والأفكار والرسائل عبر الإنترنت منذ بداياتها المبكرة. على مر السنين، تطور السلوك عبر الإنترنت إلى أشكال أكثر اجتماعية وتعبيرية عبر المنتديات والمدونات في تسعينيات القرن الماضي وأوائل العقد الأول القرن الواحد والعشرين، وبعد ذلك من خلال ظهور مجتمعات الإنترنت حيث شكلت التفاعلات الاجتماعية السمة الأساسية، مما آل إلى بداية وسائل التواصل الاجتماعي على النحو المعروف حالياً. في عام ٢٠٠٤، انطلق موقع فيسبوك، وتبعه موقع تويتر في عام ٢٠٠٦.

تختلف وسائل التواصل الاجتماعي عن «وسائل الإعلام التقليدية» بعدة طرق وليس فقط من خلال طريقة إرسالها (online/offline)؛ في حين أن الصحيفة أو المدونة يكتبها كيان واحد ويقرأها الكثيرون، فما يميز وسائل التواصل الاجتماعي هو أنها تتيح وصول المعلومات من مصادر عدة إلى أكثر من متلقي.



يُنشئ المحتوى على وسائل التواصل الاجتماعي، بما في ذلك المنشورات والتعليقات والصور ومقاطع الفيديو، من قبل المستخدمين ويُدمج بباقي التفاعلات عبر الإنترنت، ويشمل ذلك المواد التي تنال إعجاب المستخدمين والعلاقات بينهم. النتيجة هي «شبكة اجتماعية» تترابط فيها أفكار المستخدمين وتعايرهم وأفعالهم مع بعضها البعض.

فيسبوك مقابل تويتر

فيسبوك وتويتر شبكتان اجتماعيتان تم تأسيسهما في عامي ٢٠٠٤ و ٢٠٠٦ على التوالي. تتم إدارة الشبكتين من قبل شركات مقرها في الولايات المتحدة الأمريكية ولكن يمكن الوصول إليها في جميع أنحاء العالم من خلال أي جهاز موصول بالإنترنت، مثل أجهزة الكمبيوتر الشخصية والهواتف الذكية.

يوضح الجدول أدناه الاختلافات الرئيسية بين فيسبوك وتويتر، بما في ذلك المصطلحات الخاصة بكل منصة:

الاختلافات الرئيسية بين فيسبوك وتويتر

تويتر 	فيسبوك 	
<p>يتم نشر «تغريدات/tweets» من قبل المستخدمين، والتي قد تتضمن:</p> <ul style="list-style-type: none"> • محتوى نصي يقتصر على ٢٨٠ «وحدة»، ويمكن إضافة الصور والفيديو إليها؛ و • روابط إلى محتوى خارجي، مثل المواقع الالكترونية ومقاطع الفيديو والصور المنشورة على مواقع ومنصات أخرى 	<p>يتم نشر «المنشورات/posts» من قبل المستخدمين، والتي قد تتضمن:</p> <ul style="list-style-type: none"> • محتوى في أشكال متعددة، مثل النصوص والصور ومقاطع الفيديو؛ و • روابط إلى محتوى خارجي، مثل المواقع الالكترونية ومقاطع الفيديو والصور المنشورة على مواقع أو منصات أخرى 	<p>الطريقة الرئيسية لنشر المحتوى</p>
<p>التغريدة المنشورة يتم تضمينها في قائمة مخصصة، تكون مرئية للمستخدمين المصرح لهم بعد. يتم عرض التغريدات «العامة» للمستخدمين حتى لو لم يكونوا من متابعينك أو من متابعهم وقت التسجيل.</p>	<p>المنشورات التي يتم نشرها يتم تضمينها في سلسلة يُطلق عليها "آخر الأخبار/news feed". اعتماداً على خيار الخصوصية المختار للمنشور من قبل المستخدم، فإنه يكون مرئياً للمستخدمين الآخرين المصرح لهم</p>	<p>توزيع المحتوى المنشور</p>
<p>يمكن للمستخدمين النقر على «إعجاب/like» التغريدات. يمكن إعادة نشر التغريدات/ retweet. من خلال النقر على زر «إعادة تغريد»</p>	<p>يمكن للمستخدمين النقر على «إعجاب/like» بالمنشورات. يمكن إعادة مشاركة المنشورات. يمكن للمستخدم مشاركة منشور ما من خلال النقر على زر «مشاركة»</p>	<p>التفاعل مع المحتوى المنشور</p>
<p>يمكن للمستخدم «متابعة/follow» المستخدمين الآخرين من أجل رؤية تغريداتهم، ولكي يتم ذلك، فإنه لا يتعين على المستخدم المتابع «متابعة» الشخص الذي يتابعه</p>	<p>يمكن للمستخدم التواصل مع مستخدمين آخرين عن طريق إضافتهم «كأصدقاء/friends». الصداقة على فيسبوك متبادلة، مما يعني أنه ينبغي على كلا المستخدمين قبول هذه العلاقة حتى يكونا على قائمة أصدقاء بعضهما البعض</p>	<p>العلاقة بين المستخدمين</p>
<p>يمكن للمستخدم إرسال «رسالة خاصة» للمستخدمين الآخرين.</p> <p>بشكل افتراضي، فإنه ينبغي على كلا المستخدمين «متابعة» بعضهما البعض حتى يتمكنوا من تبادل الرسائل الخاصة.</p>	<p>يمكن للمستخدم إرسال رسائل إلى مستخدمين آخرين من خلال منصة فيسبوك التي تسمى «المستنجر».</p> <p>يتم تلقي الرسائل التي يرسلها الأشخاص غير المدرجين في قائمة «الأصدقاء» الخاصة بالمستخدمين بشكل منفصل على أنها «طلبات مراسلة».</p>	<p>الرسائل الخاصة</p>
<p>يمكن للمستخدم إنشاء قائمة لمستخدمين متعددين لرؤية «تغريداتهم» بشكل جماعي.</p>	<p>يمكن للمستخدمين التفاعل مع بعضهم البعض في منصات منفصلة عن آخر الأخبار تسمى «المجموعات/groups». يمكن أن تكون المجموعات عامة ويمكن الوصول إليها ومرئية لجميع مستخدمي فيسبوك، أو خاصة ويمكن الوصول إليها ومرئية فقط لأعضائها.</p>	<p>التفاعل بين مجموعة من المستخدمين</p>

٢. القضايا الراهنة عبر منصات التواصل الاجتماعي

إنه من الصعب أن نحد من فهمنا لوسائل التواصل الاجتماعي باعتبارها مجرد مواقع على الإنترنت؛ فقد أضحت في نهاية المطاف مصدرًا رئيسيًا للأخبار إضافة إلى كونها فضاء عام يتسم بالديمقراطية سهل الوصول إليه بغرض إحداث التغيير الاجتماعي والسياسي وممارسة حرية التعبير.

نظرًا لأن أثر الشبكات الاجتماعية هائل، فقد بدأ الأفراد والمنظمات والدول باستخدام، وأحيانًا التحكم بالمحتوى عبر الإنترنت بغرض الحصول على مكاسب اقتصادية أو سياسية، حتى ولو من خلال مشاركة معلومات كاذبة (أخبار كاذبة) على شبكة الإنترنت أو باستخدام أحدث التقنيات مثل الذكاء الاصطناعي والبيانات الضخمة للتأثير على حرية التعبير عبر الإنترنت.

(١) الأخبار الكاذبة

تمامًا مثل أي فضاء عام، يمكن أن تكون وسائل التواصل الاجتماعي منفذًا للأفعال العنيفة وسوء الاستخدام مثل نشر أخبار كاذبة أو معلومات مضللة. يمكن أن يتم ذلك من قبل المستخدمين أو مرسلي الرسائل غير المرغوب فيها بناءً على دوافع مالية أو من قبل جهات سياسية لأسباب دعائية. إن السؤال المفتوح كيف يمكن وقف مثل هذه الأفعال، وخاصة الأخبار الكاذبة وليس هناك إجابة واحدة على هذا السؤال. مع ذلك، فقد تبنت بعض الدول آليات مختلفة، مثل تبني قوانين فعالة للحصول على المعلومات والبيانات الضرورية لإعلام الجمهور، وأخرى توفر الدعم للإمام بوسائل الإعلام الرقمية واستخدام أساليب لشرح الحجج المعيبة المستخدمة في المعلومات المضللة. الجدول أدناه يسلط الضوء على بعض من هذه الإجراءات المتبعة من قبل الدول.

دراسات الحالة عن الإجراءات المتبعة من قبل الدول لمكافحة «الأخبار الكاذبة»

<p>أقرت ألمانيا قانون إنفاذ الشبكات في سبتمبر ٢٠١٧. يعالج القانون ما يعتبر «أخباراً كاذبة» وفقاً لقانون العقوبات ويشترط على شبكات التواصل الاجتماعي إقرار إجراء لمعالجة الشكاوى المتعلقة بالمحتوى غير القانوني. يجب على شبكات التواصل الاجتماعي إزالة أو حجب المحتوى غير القانوني في غضون ٢٤ ساعة من تلقي الشكوى، وفي حالة الإدانة، يمكن أن تصل الغرامة إلى خمس ملايين يورو.</p>	ألمانيا
<p>أصدرت المفوضية الأوروبية مدونة قواعد الممارسات بشأن نشر المعلومات المضللة، تقوم المنصات الإلكترونية بتوقيعها طواعيةً، وتهدف إلى وضع معايير ذاتية التنظيم لمكافحة نشر المعلومات المضللة. تغطي مدونة قواعد الممارسات خمسة مجالات رئيسية:^٢</p> <ol style="list-style-type: none"> ١. تعطيل إيرادات الإعلانات على الحسابات والمواقع الإلكترونية التي تنشر المعلومات المضللة ٢. جعل الدعاية السياسية والترويج للقضايا العامة أكثر شفافية ٣. معالجة قضية الحسابات الوهمية والبوتات (برامج الروبوت) ٤. تمكين المستخدمين من الإبلاغ عن المعلومات المضللة والوصول إلى مصادر الأخبار المختلفة، مع تحسين وضوح وإمكانية الوصول إلى المحتوى الموثوق ٥. تمكين الباحثين من رصد المعلومات المضللة عبر الإنترنت من خلال الوصول إلى بيانات المنصات بالتوافق مع مبادئ الخصوصية 	الاتحاد الأوروبي
<p>في عام ٢٠١٨، أقرت الجمعية الوطنية الفرنسية «قانون مكافحة التلاعب بالمعلومات». تم إيلاء اهتمام خاص في هذا القانون تجاه «الأخبار الكاذبة» خلال الحملات الانتخابية. ينص القانون على العديد من التدابير والالتزامات،^٣ بما في ذلك:</p> <ol style="list-style-type: none"> ١. الالتزام بالشفافية من قبل المنصات الرقمية، والتي يجب أن تبلغ عن أي محتوى دعائي من خلال نشر اسم الناشر والمبلغ المدفوع ٢. إصدار أمر قضائي لوقف تداول «الأخبار الكاذبة». سيحدد القاضي «الأخبار الكاذبة» وفقاً لثلاثة معايير: لا بد أن تكون الأخبار الكاذبة واضحة ويجب أن يتم نشرها عمداً على نطاق واسع ويجب أن تؤدي إلى الإخلال بالسلم أو تؤثر سلباً على نتائج الانتخابات. <p>مع ذلك، في فترات ما بين الانتخابات، ينص القانون أيضاً على «واجب التعاون» لإجبار شبكات التواصل الاجتماعي والمنصات الإعلامية على اتخاذ تدابير لمكافحة «الأخبار الكاذبة». تم إسناد التحقق من الالتزام بهذا الواجب إلى المجلس الأعلى للإعلام المرئي والمسموع في فرنسا.</p>	فرنسا
<p>أنشأ البرلمان البريطاني هيئة تحقيق أصدرت عدداً من التوصيات بشأن المعلومات المضللة والأخبار الكاذبة،^٤ بما في ذلك:</p> <ol style="list-style-type: none"> ١. مدونة القواعد الأخلاقية الإلزامية لشركات التكنولوجيا التي تشرف عليها هيئة تنظيمية مستقلة تتمتع بسلطات لإقامة دعاوى قانونية ضد الشركات التي تنتهك مدونة القواعد. ٢. إلزام الشركات التي تدير شبكات التواصل الاجتماعي بإزالة المصادر المعروفة بمحتواها الضار، بما في ذلك المصادر التي ثبت أنها تقوم بنشر المعلومات المضللة. 	المملكة المتحدة

١- الوزارة الاتحادية للعدل وحماية المستهلك، «قانون إنفاذ الشبكة»، باللغة الألمانية، متاح على:

<https://www.gesetze-im-internet.de/netzdg/BJNR335210017.html>

٢- السوق الرقمية الموحدة («المفوضية الأوروبية»)، «مدونة قواعد الممارسات بشأن نشر المعلومات المضللة»، متاح على: <https://ec.europa.eu/digital-single-market/en/news/code-practice-disinformation>

٣- Gouvernement.fr، «مكافحة التلاعب بالمعلومات»، متاح على:

<https://www.gouvernement.fr/ar/combating-the-manipulation-of-information>

٤- برلمان المملكة المتحدة، «المعلومات المضللة والأخبار الكاذبة: نشر التقرير النهائي»، متاح على:

<https://www.parliament.uk/business/committees/committees-a-z/commons-select/digital-culture-media-and-sport-committee/news/fake-news-19-17-report-published>

على المستوى التقني، تقوم منصات وسائل التواصل الاجتماعي المختلفة بتجربة ميزات جديدة للتخفيف من هذه المشكلات، مثل التعاون مع مؤسسات التحقق من دقة وصحة المعلومات لإظهار النتائج التي توصلت إليها وتزويد المستخدمين بمزيد من المعلومات حول الوسائل الإعلامية التي تنشر الأخبار أو عن طريق السماح للمستخدمين بتصنيف المواد المنشورة على أنها غير دقيقة.

على الرغم من أن منصات وسائل التواصل الاجتماعي من الممكن أن تقوم بإزالة الحسابات والمحتوى الذي ينتهك سياساتها، إلا أن العديد من شركات وسائل التواصل الاجتماعي تؤمن بأن الحكومات لا يجب أن تقوم بتقييد الحق في حرية التعبير، باستثناء في الحالات المحددة بدقة وفقاً للمعايير المعترف بها دولياً. على سبيل المثال، فإن بعض شركات تكنولوجيا المعلومات الكبرى، بما فيها فيسبوك ومايكروسوفت وجوجل، وافقت على ما يلي

« تحترم الشركات المشاركة وتعمل على حماية حقوق حرية التعبير لمستخدميها عند مواجهتها لطلبات حكومية وقوانين وتشريعات لقمع حرية التعبير وإزالة المحتوى أو بطريقة أخرى الحد من القدرة على الوصول إلى المعلومات والأفكار بشكل يتعارض مع الحقوق والمعايير المعترف بها دولياً»^٥

(٢) الذكاء الاصطناعي و"البيانات الضخمة"

نظراً لزيادة حجم المحادثات والمعلومات التي تتم مشاركتها على شبكة الإنترنت بشكل كبير، فقد تم إنشاء تقنيات جديدة لتداول هذه الكتلة الضخمة من المعلومات واستخدامها والاستفادة منها بشكل أفضل. يمكن تطبيق هذه التقنيات بطرق مختلفة، وبشكل رئيسي عن طريق استخدام الذكاء الاصطناعي، أي قدرة برنامج كمبيوتر أو جهاز على التفكير والتعلم، والذي يتم توظيفه حالياً لاكتشاف المحتوى غير الموثوق به مثل الأخبار الكاذبة أو البريد العشوائي spam. هناك أيضاً شعور بين الناشطين ومؤسسات المجتمع المدني بأنه يمكن استخدام نفس التقنيات للحد من حرية التعبير، على سبيل المثال، للإبلاغ تلقائياً عن المحتوى أو المستخدمين دون وجود تقدير من قبل عنصر بشري.

يمكن أن تقوم الجهات أيضاً بجمع بيانات المستخدمين ومحتواهم المنشور وعلاقتهم وأنشطتهم على شبكة الإنترنت. يتم تحليل هذه الكميات الضخمة من البيانات، والمعروفة أيضاً باسم «البيانات الضخمة / big data»، باستخدام أدوات الكمبيوتر المتطورة، ويمكن الحصول منها على معلومات قيّمة واستخدامها لأسباب اقتصادية وسياسية. في واقع الأمر، تستخدم الدول والجهات السياسية هذه البيانات لدراسة تعليقات ومنشورات المستخدمين من أجل رصد الرأي العام أو لترويج أجندة سياسية محددة. يمكن أن تقوم بعض هذه الجهات باستخدام أساليب، لا تعتبر دائماً صحيحة، مثل استهداف حرية التعبير من خلال استخدام بوت الإنترنت / bots (البرامج التي تظهر كأنسان) لمشاركة المناقشات المضادة أو تأجيج المضايقات عبر الإنترنت ضد الناشطين والمدافعين عن حقوق الإنسان.

(٣) الخصوصية

في الوقت الذي يتوقع فيه الأفراد في العالم الواقعي أن يكونوا قادرين على حماية مساحاتهم الشخصية، مثل حماية منازلهم وحياتهم الخاصة، فإن المخاوف المتعلقة بخصوصية معلوماتهم الشخصية على شبكة الإنترنت تظل قائمة. بالإضافة إلى ذلك، يمكن أن تبقى المعلومات على شبكة الإنترنت بشكل دائم أو تظل متاحة لفترات طويلة من الزمن، بحيث يمكن استرجاعها ومشاركتها من قبل مستخدمي الإنترنت الآخرين.

يمكن جمع معلوماتك الشخصية بواسطة عدد لا يحصى من الجهات لاستخدامات مختلفة. يمكن أن تقوم هذه الجهات باستخدام هذه المعلومات من أجل «التشخيص الاجتماعي»؛ أي إنشاء ملف تعريف عنك استناداً إلى بياناتك وسلوكك عبر الإنترنت، لاستهدافك بشكل أفضل بالإعلانات التي يمكن أن تستهويك. يمكن استنتاج معلومات أخرى عن حياتك الشخصية، بما في ذلك حالتك الصحية وسلوكك الجنسي وآراءك السياسية والدينية.

يمكن أن يقوم أصحاب النوايا الخبيثة بالتعدي على خصوصيتك، على سبيل المثال من خلال التقاط صورتك دون موافقتك ونشرها على وسائل التواصل الاجتماعي، أو عن طريق التهديد بنشر الاتصالات أو لقطات الفيديو والصور الخاصة بك. في مثل هذه الحالة، فإن هناك حلول مختلفة متاحة عبر وخارج شبكة الإنترنت يمكنك اللجوء إليها. لمزيد من المعلومات حول كيفية حل مشكلات انتهاك الخصوصية، راجع الصندوق رقم ٣ أدناه.

يتمثل الاختلاف الرئيسي بين تويتر وفيسبوك فيما يتعلق بالخصوصية في أن المحتوى على تويتر عام بشكل تلقائي، باستثناء عندما تختار بأن يكون لديك حساب خاص، ويمكن أن تشاهد التغريدات المنشورة مباشرة من قبل أي شخص في جميع أنحاء العالم، في حين أن فيسبوك، بوصفه منصة تواصل اجتماعي تعزز التفاعلات الحقيقية مع «أصدقائك» يتيح المزيد من الخيارات للمستخدم لتحديد ما يمكن أن يشاهده الآخرون.

لا يسمح فيسبوك بالمستخدمين ذوي الهويات الوهمية أو المجهولة، بينما في تويتر، يمكنك إنشاء حساب وتشغيله دون الكشف عن هويتك الحقيقية.

١ تحقق من إعدادات الخصوصية على مواقع التواصل الاجتماعي

لدى كل من فيسبوك وتويتر سياسات خصوصية تحدد كيفية تعاملهم مع معلوماتك الخاصة، على سبيل المثال، تقوم هذه المواقع بجمع معلومات حول الأجهزة التي تستخدمها وعنوان بروتوكول الإنترنت الخاص بك (عنوان خاص يحدد جهازك على الإنترنت) ومعلومات إضافية أخرى تقوم بمشاركتها معهم، مثل رقم الهاتف أو الموقع الجغرافي. تُستخدم هذه المعلومات لأغراض التسويق أو نشر المحتوى ذي الصلة، لمعرفة المزيد حول كيفية قيام فيسبوك وتويتر بجمع ومعالجة واستخدام بياناتك، يمكنك زيارة هذه الروابط:

فيسبوك: <https://facebook.com/about/privacy>

تويتر: <https://twitter.com/ar/privacy>

يمكنك كل من فيسبوك وتويتر قدرة التحكم من خلال الإعدادات الخاصة بك للحد من البيانات التي يتم جمعها عنك وكيفية استخدامها.

في فيسبوك، يمكنك تحديد كيفية عبور الأشخاص عليك والاتصال بك وما إذا يمكن السماح لموقع فيسبوك بالتعرف عليك في الصور ومقاطع الفيديو (عن طريق تقنية التعرف على الوجوه) وما إذا كان يمكن للآخرين مشاركة قصصك /share، ذلك بالإضافة إلى الإعدادات الأخرى المتعلقة بخطك الزمني وإشاراتك إلى الأصدقاء وموافقتهم قبل نشرها.

يمكنك تغيير هذه الإعدادات عبر هذا الرابط: <https://www.facebook.com/settings?tab=privacy>

على تويتر، يمكنك اختيار ما إذا كنت ستشارك موقعك الجغرافي مع التغريدات التي تنشرها، أو ما إذا كان يمكن للآخرين العبور عليك باستخدام رقم هاتفك أو بريدك الإلكتروني أو ما إذا كان لديك محتوى مخصص يقوم تويتر من خلاله بعرض المزيد من التغريدات ذات الصلة أو اقتراحات حول الحسابات التي قد ترغب بمتابعتها وعرض إعلانات أفضل استناداً إلى نشاطك عبر الإنترنت أو عن طريق السماح لموقع تويتر باستخدام معلومات معينة، مثل موقعك الجغرافي الحالي، للمساعدة في عرض محتوى أكثر ملاءمة لك.

يمكنك تغيير هذه الإعدادات عبر هذا الرابط: <https://twitter.com/settings/safety>

٢ اعرف نطاق رؤية المحتوى

عندما تقوم بنشر شيء ما على فيسبوك، فإنه يمكنك اختيار من يمكنه رؤيته، بمعنى اختيارك «للجمهور» الذي قمت بمشاركته هذا المنشور. يمكنك تغيير الجمهور قبل النشر أو تحديث جمهور المنشورات التي تم نشرها سابقاً بحيث يكون متاحاً للجميع، أصدقاؤك فقط، مجموعة مختارة منهم، أو لك فقط.

العام: يمكن لجميع مستخدمي شبكة الإنترنت رؤية المنشور الذي قمت بمشاركته.
الأصدقاء: سيكون بإمكان الأشخاص المدرجين في قائمة أصدقاؤك فقط رؤية المنشور الذي قمت بمشاركته.
مخصص: يمكنك اختيار أشخاص محددين (أو قوائم أشخاص) الذين يمكنهم رؤية (أو عدم رؤية) المنشور الذي قمت بمشاركته.
يمكنك تغيير من يمكنه رؤية مشاركاتك المستقبلية من هنا:

<https://web.facebook.com/settings?tab=privacy§ion=composer>

على تويتر، يمكنك اختيار ما إذا كنت ستنشر تغريداتك للجمهور أو «تحميها»، من خلال جعلها متاحة فقط للمستخدمين الذين تختارهم. مع ذلك، فإن التغيرات التي قمت بنشرتها في السابق قد تظل مرئية للجمهور.

يمكنك حماية تغريداتك على هذه الصفحة: <https://twitter.com/settings/safety>

٣ ما الذي يتعين عليك القيام به في حالة انتهاك خصوصيتك؟

قد تختلف تعريفات المعلومات الشخصية اعتماداً على القوانين المحلية، وتلتزم منصات التواصل الاجتماعي بهذه القوانين بناءً على المكان الذي تقيم فيه. لم يعتمد الأردن بعد تعريفاً محدداً للخصوصية أو قانوناً لحماية البيانات الشخصية.
١. في حال كنت تعتقد بوجود صورة أو مقطع فيديو ينتهك خصوصيتك وتريد طلب إزالته، فإنه يمكنك ملء طلب إزالة عبر الرابط التالي:

فيسبوك: <https://facebook.com/help/contact> ١٤٤٠٥٩٠٦٢٤٠٨٩٢

سيطلب منك تحديد الصورة أو مقطع الفيديو أو رابطته أو وصف مكان وجوده.

تويتر: https://help.twitter.com/forms/private_information

يمكنك استخدام النموذج المتاح على موقع تويتر لطلب إزالة المعلومات الشخصية الأخرى التي تتم مشاركتها دون موافقتك، مثل معلومات الاتصال أو معلومات الحساب المالي أو معلومات بطاقة الهوية.

٢. في حال توجيه تهديد بنشر صورك ومقاطع الفيديو أو الرسائل الخاصة والحميمة على فيسبوك من قبل شخص ما، فإنه يمكنك القيام بالتالي:

أ. الاتصال بوحدة مكافحة الجرائم الإلكترونية في مديرية الأمن العام.

ب. الإبلاغ عن الشخص إلى فيسبوك، عن طريق ملء النموذج عبر الرابط التالي:

<https://facebook.com/help/contact> ٥٦٧٣٦٠١٤٦٦١٣٣٧١

ج. حظر الشخص على فيسبوك. لا يمكن للشخص المحظور إجراء محادثات معك أو رؤية ما تقوم بنشره على حسابك الشخصي.

(٤) خطاب الكراهية

على نحو ما تم توضيحه آنفاً، خلقت وسائل التواصل الاجتماعي الكثير من الفرص من خلال توفير فضاء مفتوح يمكن للأشخاص فيه التعبير عن آرائهم بحرية، لكنها فتحت الباب أمام تحديات إضافية بما فيها كيفية حماية الأشخاص الأكثر عرضة لخطر الهجمات عبر الشبكة الإلكترونية. طبيعة وسائل التواصل الاجتماعي، التي تتميز بالنفاذ الهائل وتحكم المستخدمين في اختيار المعلومات التي يرسلونها ويتلقونها، جعلت التوازن بين حرية التعبير وحماية كرامة الإنسان أمراً أكثر تعقيداً.

تنص المادة ٢٠ (٢) من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية على إلزام الدول الأطراف بحظر «أية دعوة إلى الكراهية القومية أو العنصرية أو الدينية تشكل تحريضاً على التمييز أو العداوة أو العنف»، ومع ذلك، فإنه يمكن اعتبار مصطلح خطاب الكراهية غامضاً ومثيراً للخلاف على نطاق واسع. لذلك، فقد وضعت أفضل الممارسات الدولية معايير حول كيفية منع خطاب الكراهية دون تقييد الفضاء المدني.

اقترحت منصات وسائل التواصل الاجتماعي التعريفات الخاصة بها - والسياسات - لمعالجة هذه القضية. بشكل عام، تتضمن هذه التعريفات إشارات إلى الهجمات المباشرة ضد الفئات المحمية من الأشخاص بناءً على سمات محددة. على سبيل المثال، يُعرّف موقع فيسبوك خطاب الكراهية بأنه:

«هجوم مباشر على الأشخاص على أساس ما نطلق عليه السمات المحمية - العرق والسلالة والأصل القومي والانتماء الديني والتوجه الجنسي والطبقة الاجتماعية والجنس والنوع والأمراض أو الإعاقات الخطيرة. كما توفر أيضاً بعض أشكال الحماية على أساس حالة الهجرة.».

بينما يُعرّف تويتر السلوكيات التي تحضّ على الكراهية بأنها:

«الترويج للعنف ضد الأشخاص الآخرين أو مهاجمتهم مباشرة أو تهديهم على أساس العرق أو السلالة، أو البلد الأصلي، أو التوجه الجنسي، أو النوع، أو الهوية الجنسية، أو الانتماء الديني، أو السن، أو الإعاقة، أو المرض الخطير.».

قد تختلف تعريفات الهجوم أو العنف بذاتها من منصة إلى أخرى، ويمكن معالجتها بشكل مختلف عندما يتم تعديل بعض المحتوى. يبين الإطار أدناه النشاط الإلكتروني الذي يعتبره فيسبوك وتويتر خطاب كراهية وعنف وهجمات.

٤ ما هي الهجمات والعنف وفقاً لموقعي فيسبوك وتويتر؟

ف فيسبوك

يقسم فيسبوك خطاب الكراهية إلى ثلاث مستويات مختلفة، من الأكثر شدة إلى الأقل شدة، ويعرّف «الهجوم» بشكل واضح على كل مستوى:

- المستوى الأول: أي خطاب ينطوي على عنف أو أي دعم في شكل مكتوب أو مرئي أو خطاب ازدرائي، مثل الإشارة أو المقارنة بالحشرات والحيوانات الأخرى التي تعتبر في الثقافة السائدة حيوانات دونية فكرياً أو جسمانياً أو مقارنة الآخرين بالغير آدميين أو الأمراض أو المجرمين العنيفين.
- المستوى الثاني: عبارات مهينة أو صورة تشير إلى القصور الجسماني أو العقلي أو الأخلاقي لشخص أو مجموعة أشخاص، أو تعبيرات الكراهية أو الاشمئزاز أو ما يعادلها بصرياً.
- يشمل ذلك كلمات مثل «قبيح» أو «متأخر» (القصور الجسماني) أو «غبي» أو «أحمق» (القصور العقلي) أو «محتال» أو «رخيص» (القصور الأخلاقي) أو تعابير مثل «أكره» أو «لا أحب» (كراهية) و«مقرف» أو «مقرز» (اشمئزاز).
- المستوى الثالث: الدعوات لعزل أو إقصاء شخص أو مجموعة أشخاص.

في جميع المستويات، ومن أجل تحديدها على أنها خطاب كراهية، فإن الهجمات ينبغي أن تستهدف الأشخاص استناداً إلى السمات المحمية المذكورة آنفاً. أيضاً، يأخذ المستوى الأول وضع حالات الهجرة في الاعتبار.

تويتر

يمكن أن تشكل مجموعة من السلوكيات عبر الإنترنت سلوكاً يدعو إلى الكراهية يمثل إما عنفاً أو هجمات ضد الأشخاص:

- التهديدات العنيفة: التصريحات المعلنة عن نية إلحاق إصابات من شأنها أن تؤدي إلى أضرار جسدية خطيرة ودائمة.
- الرغبة أو التطلع أو الدعوة إلى إلحاق ضرر جسيم بشخص أو مجموعة من الأشخاص.
- الإشارات إلى القتل الجماعي أو الأحداث العنيفة أو وسائل محددة من العنف حيث تمثل المجموعات المحمية الأهداف الرئيسية أو الضحايا.
- التحريض على المخاوف من فئة محمية، استناداً إلى العرق أو الإثنية أو الأصل القومي أو الميول الجنسية أو النوع الاجتماعي أو الهوية الجنسية أو الانتماء الديني أو السن أو الإعاقة أو الأمراض الخطيرة.
- إهانات متكررة و / أو غير المرضية أو النعوت أو الاستعارات العنصرية أو الجنسية، أو أي محتوى آخر يحط من قدر شخص ما.
- الصور الداعية إلى الكراهية.

يؤكد كل من موقعي فيسبوك وتويتر على أنهما يقومان بإزالة المحتوى الذي يدعو إلى الكراهية، إلا أن كلاهما يتعرضان للانتقاد بسبب عدم الاتساق في تطبيق سياساتهما، وبسبب فئات الأشخاص المحميين في تعاريفها، والتي يرى البعض أنها مثيرة للجدل أو غير شاملة. في جميع الحالات، ضع في اعتبارك أن ما يمكن أن تراه كتصريح يدعو إلى الكراهية قد لا يمثل في الواقع انتهاكاً لقواعد وسياسات منصة وسيلة التواصل الاجتماعي، وقد لا تتم في نهاية الأمر إزالته. يبين الجدول التالي ممارسة إزالة المحتوى الذي يُعتبر خطاب كراهية من قبل شبكات التواصل الاجتماعي.

إزالة خطاب الكراهية في الممارسة: فيسبوك وتويتر

فيسبوك

أزال موقع فيسبوك كمية هائلة من المحتوى الذي تم تصنيفه على أنه «خطاب كراهية» خلال الربع الأول من عام ٢٠١٨ وحده؛ أزال موقع فيسبوك ٢,٥ مليون منشور،^٦ إما تم الإبلاغ عنها من قبل المستخدمين أو تم اكتشافها من خلال التقنيات المستخدمة التي طورتها الشركة. تشمل الأمثلة الواقعية الحية ما يلي:

- في عام ٢٠١٩، أزال فيسبوك حساب الصحفي والناشط البريطاني تومي روبنسون بعد أن نشر مواداً تضمنت مصطلحات غير إنسانية دعا فيها إلى العنف ضد المسلمين.
- في عام ٢٠١٩، حظر فيسبوك الكثير من صفحات ميافار التي تضمنت منشورات تحريضية موجهة ضد مسلمي الروهينجا في البلاد.
- في عام ٢٠١٥، بدأ فيسبوك بحظر تلقائي للمنشورات التي تتضمن كلمة «moskal»، وهو مصطلح عام يُعتبر مسيئاً للروس.
- في عام ٢٠١٨، حظر موقع فيسبوك بشكل مؤقت حساب نجل رئيس الوزراء الإسرائيلي بعد نشره سلسلة من المشاركات المعادية للمسلمين والمعادية للفلسطينيين.

تويتر

قد يقوم موقع تويتر بتوقيف الحسابات بشكل مؤقت أو دائم، إذا كانت التغريدات تتضمن محتوى يمكن اعتباره أنه «يدعو للكراهية». مع ذلك، لا يقوم تويتر بإبلاغ المستخدمين الذين يتم توقيفهم بشكل دائم بالتغريدة التي تسببت بالتوقيف أو بقواعد الشركة التي تم انتهاكها. تشمل الأمثلة الواقعية الحية ما يلي:

- في عام ٢٠١٦، تم توقيف حساب مغني راب بعد نشر مشاركات عنصرية تنطوي على معاداة للمثليين تجاه مغني آخر، بينما في عام ٢٠١٧، تم توقيف حساب أحد المدونين بعد استخدام لغة معادية للمثليين متعلقة ق بمقال تم نشره في مجلة Teen Vogue.
- في عام ٢٠١٦، تم توقيف حساب إحدى شخصيات وسائل التواصل الاجتماعي الأمريكية بعد نشر تغريدات تمجد النازيين الجدد، بما في ذلك صورة لنفسها تقدم تحية نازية في حدث للقوميين البيض.
- في عام ٢٠١٨، تم توقيف حساب شخصية دينية بعد استخدام مصطلح ينطوي على التحقير والعنصرية تجاه السود.
- في عام ٢٠١٨، تم توقيف حساب ناشطة سياسية يمينية متطرفة بعد انتهاكها «القواعد المناهضة للسلوك الداعي إلى الكراهية» في تغريدة استهدفت نائبة أميركية-صومالية.

٦- غرفة أخبار فيسبوك، «فيسبوك ينشر أرقام إنفاذ القانون لأول مرة»، متاح على الرابط التالي: <https://newsroom.fb.com/news/enforcement-numbers/05/2018/>

٥ تحقق من الأسس والقواعد

تعرف المنصات خطاب الكراهية بطرق مختلفة من حيث استخدامها وسياساتها، وبالتالي، قد تتخذ إجراءات إنفاذ مختلفة على حساب المستخدم أو محتواه. ولذلك فإنه من المستحسن أن تقوم بإلقاء نظرة على هذه السياسات لأنها تمثل الإرشادات الرئيسية بشأن الحالات التي تزيل بها هذه المنصات المحتوى الخاص بك على الإنترنت.

على فيسبوك، يمكنك قراءة «معايير المجتمع»، وهي مجموعة من القواعد التي تحدد ما هو المسموح به وغير المسموح به على فيسبوك، عبر هذا الرابط: <https://facebook.com/communitystandards>

على تويتر، يمكنك الوصول إلى القواعد والسياسات من خلال هذا الرابط: <https://help.twitter.com/en/rules-and-policies>

٦ ما الذي يتعين عليك القيام به في حالة اكتشاف انتهاكات أو

محتوى لا يعجبك؟

يمكنك إخفاء المحتوى الذي لا يعجبك أو الإبلاغ عن المحتوى الذي يمثل انتهاكاً للقواعد والسياسات، عبر المنصات المختلفة.

عند الإبلاغ عن المحتوى، يُرجى مراعاة ما يلي:

- الإبلاغ عن شيء لا يعني بالضرورة أنه ستم إزالته.
- الإبلاغ يتم بشكل سري؛ بمعنى أنه لا تتم مشاركة معلوماتك الشخصية مع الشخص الذي نشر المحتوى الذي قمت بالإبلاغ عنه.

f فيسبوك

- للمشاركات والصور، فإن أسهل طريقة للإبلاغ عنها هي النقر على السهم لأسفل () بجوار المنشور نفسه، ثم اختيار الإبلاغ عن منشور أو الإبلاغ عن صورة (report).
- للصور ومقاطع الفيديو، انقر فوقها ووضّع مؤشر فأرة الحاسوب على المحتوى، بمجرد أن يظهر رابط «خيارات» في الجزء السفلي انقر فوقه واختر «إرسال ملاحظات على هذه الصورة» أو «إرسال ملاحظات على هذا الفيديو».

بعد ذلك، في جميع الحالات، يجب عليك تحديد الخيار الذي يصف المشكلة بشكل أفضل وإتباع التعليمات.

تويتر

- بالنسبة للتغريدات، فإن أسهل طريقة للإبلاغ عنها هي النقر على السهم لأسفل () بجوار التغريدة نفسها، ثم اختر إبلاغ. سيُطلب منك تحديد أحد الخيارات التي تصف الانتهاك بشكل أفضل، في حالة أنك قمت باختيار «توجيه الكراهية تجاه فئة محمية (مثل عرق أو دين أو جنس أو توجه أو إعاقة)»، سيُطلب منك اختيار ما إذا كان يستهدفك أنت أو فرد أو مجموعة، وقد يُطلب منك تحديد بعض التغريدات المنشورة من قبل المستخدم لتوفير السياق.

٥) الثقة والحماية

عندما يتفاعل الناس على شبكة الإنترنت، فإنهم يسعون للشعور بالأمان؛ ولذلك فإن وجود بيئة آمنة وموثوق بها يُعد أمراً بالغ الأهمية، وذلك لإتاحة المجال أمام الناس للتعبير عن آرائهم ووجهات نظرهم. ولكن كأى مجتمع إنساني آخر، فإن وسائل التواصل الاجتماعي تعكس صفات الذين يستخدمونها وتتضمن إجراءات يمكن أن تقوض قدراتك وقدرات الآخرين على التعبير بحرية.

ثق أو لا ثق؟

لا أحد يرغب بالتعامل مع المحتالين في العمل والصف وغيرهما من الأماكن. ينطبق ذات الشيء على تفاعلاتك الافتراضية، كما أن الحسابات على وسائل التواصل الاجتماعي ليست كلها حقيقية، فهناك حسابات وهمية لا تجسد شخصية أصحابها.

على تويتز بالتحديد، ليست كل التغريدات التي تراها تمت كتابتها من قبل البشر! في الآونة الأخيرة، يتم استخدام التقنيات التي تحاكي لغة البشر لإنشاء حسابات يمكن أن تنشر المحتوى تلقائياً، والمعروفة أيضاً باسم «البوتات». يمكن لتطبيقات الكمبيوتر هذه كتابة محتوى ومشاركة منشورات أخرى بل وحتى بإمكانها التفاعل معك. قد يختلف مستوى تطور هذه التطبيقات، ولكن لا ينبغي التقليل من قوتها في استيعاب السلوك البشري الطبيعي. بالإضافة إلى ذلك، تعمل بعض هذه البوتات بمساعدة ومساهمة أشخاص حقيقيين مما يجعلها أكثر واقعية.

تذكر أنه عند قيامك بنشر أي شيء عبر شبكة الإنترنت أو المشاركة في أي محادثات على وسائل التواصل الاجتماعي، فإنك قد تتعامل مع مثل هذه الظواهر المذكورة أعلاه، وفهمك لوجود البوتات وتحديد تصرفاتك وفقاً لذلك يمكن بالتأكيد أن يساعدك في الحصول على تجربة ممتعة أكثر على وسائل التواصل الاجتماعي.

٧ تحقق من إعدادات الأمان

فيسبوك

يوفر فيسبوك إعدادات أمان إضافية لحسابك، حيث يمكنك:

- استلام تنبيهات حول عمليات تسجيل الدخول على حسابك بواسطة الأجهزة أو متصفحات الويب التي لا يتعرف عليها فيسبوك.
- إعداد مصادقة ثنائية، والتي تسمح باستخدام رمز أمان آخر بالإضافة إلى كلمة المرور الخاصة بك. إن استخدام تطبيق المصادقة، مثل Google Authenticator، هو قرار حكيم وذلك بدلاً من الرسائل القصيرة لهذه الميزة؛ حيث لا يتم تشفير الرسائل القصيرة ومن المحتمل أن يقرأها أي شخص يحاول الوصول إلى حسابك بطريقة غير قانونية.
- اختيار أصدقاء ليكونوا «جهات اتصال الموثوقة»، وسيكون ذلك مفيداً في حال تعذر عليك الوصول إلى حسابك على فيسبوك في أي وقت. ستتمكن «جهات الاتصال الموثوقة» من إرسال رمز الاسترداد إليك بواسطة رابط خاص يمكنك النقر فوقه للوصول إلى حسابك مرة أخرى.

يمكنك الوصول إلى هذه الخيارات وتمكينها على هذا الرابط: <https://web.facebook.com/settings?tab=security>

تويتز

على تويتز، يمكنك تمكين «التحقق من تسجيل الدخول» (أي المصادقة الثنائية) بطريقة مشابهة لموقع فيسبوك، وهذا الخيار متاح في إعدادات حسابك: <https://twitter.com/settings/account>

٨ ماذا لو تم اختراق حسابك؟

من الممكن أن يكون قد تم اختراق حسابك في حال لاحظت تغييرات لم تقم بها. إذا تم تغيير معلومات الاتصال الخاصة بك، مثل عنوان البريد الإلكتروني أو رقم الهاتف أو معلومات الحساب الأخرى أو إذا أرسل حسابك طلبات أو رسائل إلى أشخاص لا تعرفهم أو نشر محتوى لم تقم بإنشائه، فإن هناك احتمال أن يكون قد تم اختراق حسابك.

فيسبوك

يوفر فيسبوك عملية من عدة خطوات لاسترداد الحسابات المخترقة، ويمكنه أيضاً فحص أي تغييرات حديثة تم إجراؤها لحسابك تلقائياً. سيطلب منك فيسبوك تغيير كلمة المرور الحالية، وسيسمح بإزالة أي أصدقاء تمت إضافتهم أو منشورات تم نشرها مؤخراً من حسابك.

قم بزيارة الرابط التالي: <https://facebook.com/hacked>

تويتر

يوفر تويتر نموذجاً لإعادة تحديد كلمة المرور، والذي سيرسل كلمة مرور مؤقتة إلى عنوان البريد الإلكتروني المرتبط بحسابك، ويمكنك الوصول إليها من هنا: <https://help.twitter.com/forms/signin>

في حال عدم إمكانك الوصول إلى بريدك الإلكتروني، ولكن لا يزال تسجيل الدخول عبر تطبيق تويتر على جهازك المحمول مفعلاً، فإنه يمكنك تحديث عنوان بريدك الإلكتروني من إعدادات التطبيق، وفي حال تعذر ذلك، فإنه يمكنك الاتصال بمزود خدمة البريد الإلكتروني للمحاولة واستعادة الوصول إلى حسابك.

٩ ماذا لو تم الإبلاغ عنك بالخطأ / زوراً؟

في حالة الإبلاغ عن حسابك، فإن منصات وسائل التواصل الاجتماعي قد تتخذ إجراءات مختلفة بناءً على طبيعة الإبلاغ. قد يتم الحد من ميزات حسابك مؤقتاً أو قد يتم تعطيل حسابك أو تعليقه.

قد يحد فيسبوك من قدرتك على إرسال الرسائل أو طلبات صداقة إذا قمت بنشر أو مشاركة محتوى يبدو مشبوهاً أو مسيئاً، وفي هذه الحالة، فإنه ينبغي استرداد هذه الميزات بعد بضعة أيام. ومع ذلك، وفي حالة قيامك بشيء لا يلتزم بإتباع معايير مجتمع فيسبوك، فإنه يمكن أن يستمر حظر ميزات حسابك لمدة تصل إلى ثلاثين يوماً.

من الممكن أن يحد تويتر من بعض ميزات الحساب لفترة محدودة من الوقت، وإذا حدث ذلك، فإنك ستلقى رسالة عند تسجيل الدخول. انقر فوق «متابعة إلى تويتر» لبدء العد التنازلي لاسترداد ميزات حسابك.

في حالة تعليق أو إغلاق حسابك على فيسبوك أو تويتر، فإنه يمكنك بدء عملية الاعتراض على القرار إذا كنت تعتقد أن حسابك قد تم تعطيله عن طريق الخطأ. لكن قبل ذلك، تحقق من أنك لم تنتهك أي قواعد لشروط الاستخدام، لأن هذه الشروط تمثل عقداً ملزماً قانوناً بينك وبين منصة وسيلة التواصل الاجتماعي، وفي حالة حدوث انتهاك، فإنه يحق لها تعطيل حسابك.

يتوفر أحدث إصدار من شروط خدمة فيسبوك على هذا الرابط: <https://www.facebook.com/terms.php>. بينما يتوفر أحدث إصدار من قواعد تويتر على هذا الرابط: <https://help.twitter.com/rules-and-policies/twitter-rules>

فيسبوك

١. في حالة اعتقادك أن حسابك قد تم تعطيله عن طريق الخطأ، قم بزيارة هذه الصفحة عبر الرابط التالي: <https://www.facebook.com/help/contact>، وينبغي أن لا يكون تسجيل الدخول مفعلاً أو أن تمتنع عن تسجيل الدخول إلى أي حساب.

٢. املأ النموذج، وقم بإدخال عنوان بريدك الإلكتروني أو رقم هاتفك المحمول واسمك بالكامل على النحو المدرج في الحساب.
٣. سيطلب منك تقديم صورة عن هويتك، مثل جواز سفرك أو أي مستند آخر صادر من قبل الحكومة مع بياناتك الشخصية. سيقوم فيسبوك بتخزين هويتك لمدة تصل إلى عام واحد ليتم استخدامها في «الكشف عن الهويات الوهمية من خلال الأنظمة الآلية».

٤. في حال كنت لا تريد أن يستخدم فيسبوك هويتك، قم بإيقاف هذا الخيار في صفحة تأكيد الهوية المتاحة على هذا الرابط: https://www.facebook.com/id?id_settings=true. في هذه الحالة، سيتم حذف صورة هويتك في غضون ٣٠ يوماً من التقديم.

تويتر

١. في حال اعتقادك أن حسابك قد تم توقيفه أو إغلاقه عن طريق الخطأ، قم بتسجيل الدخول إلى حسابك، ثم قم بزيارة الصفحة على هذا الرابط: <https://help.twitter.com/forms/general?subtopic=suspended>.

٢. املأ النموذج، سيطلب منك تحديد الجهاز الذي تواجه فيه المشكلة؛ أي الهاتف المحمول أو جهاز الكمبيوتر.
٣. ينبغي أن توضح طبيعة الاعتراض الذي قدمته، على سبيل المثال، لماذا لا تعتقد أن حسابك قد انتهك قواعد تويتر.
٤. أضف بياناتك الشخصية، بما في ذلك اسمك الكامل والبريد الإلكتروني واسم المستخدم على تويتر، ويمكنك إضافة رقم هاتفك اختياريًا.

التوصيات...

من الواضح، أن منصات وسائل التواصل الاجتماعي ليست منفصلة عن العالم الحقيقي. لذلك، فإنه من المهم للفرد أن يتذكر أنه إذا انضم إلى منصة للتواصل الاجتماعي، فإنه ينضم إلى مجتمع، وأن مثل أي مجتمع آخر في العالم الحقيقي فإن هناك قواعد وأنظمة تحكم النقاش والتعبير عن الآراء، ضمن أنواع التفاعلات الأخرى. يجب على الأفراد التأكد من التزامهم بمعايير المجتمع الموضحة في قواعد وسياسات منصات وسائل التواصل الاجتماعي، وأحكام القانون أثناء ممارسة حقهم في حرية التعبير على شبكة الإنترنت.

حتى في ظل وجود هذه المعايير والأحكام، لا تزال السلوكيات السيئة ترتكب من قبل الأفراد، ولكن كما هو موضح في هذا الدليل، توفر منصات وسائل التواصل الاجتماعي معالجات سريعة وسهلة وغير جزائية. يمكن اعتبار الأدوات والآليات المختلفة لحماية الخصوصية ومنع خطاب الكراهية والإبلاغ عن المحتوى المسيء وسائل عملية وأقل تكلفة بديلة للعقوبات.

أثناء إعداد هذا الدليل، ولضمان استجابته لمجموعة أوسع من أصحاب العلاقة، قمنا بتنظيم مناقشات مع مجموعات بؤرية تتكون من خبراء محليين في الإعلام والصحافة وحرية التعبير. وقد قمنا بمناقشة مقترحات وتوصيات للتغلب على الممارسات السيئة على شبكة الإنترنت ووسائل التواصل الاجتماعي مع حماية حرية التعبير على شبكة الإنترنت بنفس الوقت وجاءت الاقتراحات كما يلي:

- تطوير واعتماد عقوبات بديلة للجرائم الإلكترونية مثل العقوبات الإدارية وخدمة المجتمع.
- تبني سياسات وممارسات خاصة من قبل مؤسسات المجتمع المدني وغيرها من أصحاب العلاقة لمنصاتهم وتفاعلاتهم على شبكة الإنترنت وذلك لتوفير نموذجاً لأفضل الممارسات وممارسة حرية التعبير بطريقة مناسبة.
- تبني مبادرات وحملات لتوعية الجمهور بأشكال الجرائم الإلكترونية وتسليط الضوء على أي تحديات يواجهونها مثل المضايقة والتحرش عبر الإنترنت وحظر محتوى المواقع الإلكترونية الخاصة بهم، وما إلى ذلك من قبل الناشطين ومنظمات المجتمع المدني وغيرهم من المعنيين.
- مراجعة مدونة قواعد السلوك المعتمدة لدى نقابة الصحفيين وتعديلها حسب الضرورة للبحث على الأخلاقيات والسلوكيات المهنية، مثل تجنب نشر الأخبار الكاذبة. كما جاءت التوصيات لبحث النقابة على المشاركة في أنشطة رفع الوعي لضمان قدرة الصحفيين على التماسي مع التطورات التقنية بما في ذلك استخدام الإنترنت والتكنولوجيا الحديثة.
- تعزيز المعرفة بالجرائم الإلكترونية في أوساط الأجيال الشابة من خلال الدورات التعليمية والتثقيفية البديلة.
- تعزيز قيم التسامح وحقوق الإنسان والحوار والنقد البناء، وما إلى ذلك.

على النحو الموضح في الفصل الأول من هذا الدليل، تخضع حرية التعبير على شبكة الإنترنت في الأردن لمجموعة من القوانين، ولكن نظراً إلى أن التكنولوجيا هي ابتكار دائم التطور يقوم بتوفير العديد من الأدوات للتعامل مع التحديات اليومية، فإنه يمكن اعتبار القانون إحدى الطرق العديدة التي يمكن تطبيقها للتعامل مع مثل هذه التحديات. ليس بالضرورة أن يشكل القانون، بواسطة إجراءاته العقابية الرادعة، الوسيلة الوحيدة أو الفضلى للتعامل مع الانتهاكات التي تحدث على شبكة الإنترنت، لأنه في ظل التطور التكنولوجي السريع، سيبقى القانون وحده قاصراً عن مواكبة التطور.

